



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة

من الدورة العادية الثانية المنعقدة يوم الاربعاء الواقع في ١١/٥/١٤١١ هجرية. الموافق ٢٨/١١/١٩٩٠ ميلادية.

(الجلد ٢٨)

(العدد ٤)

جدول الاعمال

الصفحة

٦

٦

٦

٦

١٠

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
- أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد محمد فارس الطراونة.
- ب - طلب معذرة مقدم من معالي النائب السيد هشام الشراري.
- ٣ - الردود على الأسئلة : (من الدورة العادية الأولى).
- أ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم (٨٣٣٢) تاريخ ١٨/٦/١٩٩٠، ومرفقه كتاب معالي وزير المالية / الأراضي رقم (٦٢٩٦) تاريخ ٢١/٣/١٩٩٠، جوابا على السؤال رقم (٤٢) المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحلايد.
- ب - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم (٩٦٧٥) تاريخ ١٠

مجلس النواب

٦٨

الرد، الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم، عملاً بأحكام المادة الرابعة من النظام الداخلي لمجلس النواب.

سعادة رئيس المجلس: في الصباح هذه نهاية، اصل هذا حقيقة ليس قرار والمما ما تم اقراره نحن نلتزم به، اذا سمحتم غداً صباحاً الساعة الثانية عشرة صباحاً نكون هنا ان شاء الله لنذهب لرفع الرد على خطاب العرش في الساعة الثانية عشرة صباحاً، نلتقي هنا ان شاء الله. الدكتور على الحوامدة: يبلغ النواب الغائبين.

سعادة رئيس المجلس: جميع النواب من اراد من الاخوة بصفة شخصية حياة الله.

سعادة رئيس المجلس: السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٥ - أية أمور أخرى مستعجلة يقرر المجلس بحثها.

(لمدة نصف ساعة فقط).

٦ - تعيين موعد وموضع الجلسة القادمة.

سعادة رئيس المجلس: ترفع الجلسة الى يوم الاربعاء القادم الساعة الثانية عشرة ظهراً.

«وقرعت الجلسة»

رئيس مجلس النواب
الدكتور عبد اللطيف عربيات

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

المنسجم مع ذاته المتحسب لنقض شعبه وأمنه، ونخص الدعوة الحارة للوحدة العربية بتلك الثبرة المتصاعدة العالية تجسيدا لمبادئ الثورة العربية الكبرى وامام اصراركم على تحرير القدس مهوى القلوبنا ومحط آمالنا. فموقف جلالتيكم المتسم بالتعبير الامين عن خلدجات العرب في كل مكان هو مبعث الاعتزاز والافتخار والوقوف صفا واحدا وراء قيادتكم متراصي الصفوف، ويحفزنا الى مزيد من الثقة بأن مسيرة الاردن سوف تبقى صاعده نحو الذرى الى ان يتحقق لنا كل ما نصبو اليه من وحدة وحرية وحياء الفيل امثالاً لقوله تعالى «وان امنتمكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون». وختاماً فاننا نضرب الى الله ان يعمل الاردن واحة أمن وأمان واستقرار، انه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

امين عام مجلس الامة رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي د. عبد اللطيف عربيات

سعادة رئيس المجلس: السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤ - تشكيل وفد يرافق سعادة الرئيس لرفع

هذا من الملحق

- ١٧/٥/١٩٩٠، ومرفقه كتاب معالي أمين عمان الكبرى رقم (٥٦٦٨) الصفحة
تاريخ ١٠/٥/١٩٩٠، جوابا على السؤال رقم (٤٩) المقدم من سعادة النائب
الدكتور احمد عويدي العبادي.
- ج- تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم (٥٧٨٣) تاريخ ١١
١٧/٤/١٩٩٠، ومرفقه كتاب المدير العام للمؤسسة الطبية العلاجية رقم
(٩١٢٦) تاريخ ١٢/٤/١٩٩٠، جوابا على السؤال رقم (٧٩) المقدم من
سعادة النائب السيد عاطف البطوش.
- ٤ - الاستجابات :
١ - الاستجواب رقم (١) تاريخ ٢٠/١١/١٩٩٠ المقدم من سعادة النائب
الدكتور احمد عويدي العبادي، الموجه الى معالي نائب رئيس الوزراء / وزير
الخارجية، حول جهود الدبلوماسية الاردنية اثناء ازمة الخليج.
- ٢ - الاستجواب رقم (٢) تاريخ ٢٠/١١/١٩٩٠، المقدم من سعادة النائب
الدكتور احمد عويدي العبادي، الموجه الى معالي وزير الاعلام، حول دور
اجهزة الاعلام الرسمية والشعبية في ايضاح الموقف الاردني في ازمة الخليج.
- ٥ - أ - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الأعيان رقم (١٩٦١) تاريخ ١٢/٨/١٩٩٠،
والمضمن اعادة مشروع قانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠.
ب - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (١٩٦٢) تاريخ ١٢/٨/١٩٩٠،
والمضمن اعادة مشروع قانون الجامعات الاردنية لسنة ١٩٩٠.
- ٦ - مشاريع القوانين الواردة من الحكومة لاحتالتها على اللجان المختصة :
١ - مشروع قانون محكمة بلدية الكرك لسنة ١٩٩٠.
٢ - مشروع قانون محكمة بلدية المفرق لسنة ١٩٩٠.
٣ - مشروع قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٩٠.
٤ - مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة ادارة وتنمية اموال الأيتام لسنة ١٩٩٠.
٥ - مشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٠.
٦ - مشروع قانون انتقال الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٠.
- ٧ - تلاوة كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم (٤٢٩٩) تاريخ ١٢/١١/١٩٩٠،
والمضمن تقرير ديوان المحاسبة السنوي الثامن والثلاثين لعام ١٩٨٩.

قرار المجلس
القانونية والتربوية
للمجتدين

قرار المجلس
للمجلس
القانونية
للمجلس
للمجلس

قرار المجلس
للمجلس
للمجلس

- ٨ - قرارات اللجان المتعلقة بانتخاب رؤساء ومقرري اللجان :
أ - قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ٢٤/١١/١٩٩٠، بشأن انتخاب :
١ - معالي الدكتور عبدالله النصور رئيساً للجنة.
٢ - سعادة الدكتور عبدالله العكايلة مقررراً للجنة.
- ب - قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ٢٤/١١/١٩٩٠، بشأن انتخاب :-
١ - سعادة السيد حسين مجلي رئيساً للجنة.
٢ - سعادة الدكتور محمد أبو فارس مقررراً للجنة.
- ج- قرار اللجنة الادارية رقم (١) تاريخ ٢٤/١١/١٩٩٠، بشأن انتخاب :-
١ - سعادة السيد جمال الخريشا رئيساً للجنة.
٢ - سعادة السيد داود قوجق مقررراً للجنة.
- د - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (١) تاريخ ٢٤/١١/١٩٩٠، بشأن
انتخاب :-
١ - معالي السيد طاهر المصري رئيساً للجنة.
٢ - سعادة السيد عيسى مدانات مقررراً للجنة.
- هـ- قرار لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين رقم (١) تاريخ ٢٤/١١/١٩٩٠، بشأن
انتخاب :-
١ - سعادة السيد احمد قطيش الأزايد رئيساً للجنة.
٢ - سعادة السيد سليم الزعبي مقررراً للجنة.
- و - قرار لجنة الشؤون الزراعية رقم (١) تاريخ ٢٤/١١/١٩٩٠، بشأن
انتخاب :-
١ - سعادة السيد سلطان ماجد العدوان رئيساً للجنة.
٢ - سعادة السيد محمد العلاونه مقررراً للجنة.
- ز - قرار اللجنة الصحية وسلامة البيئة رقم (١) تاريخ ٢٤/١١/١٩٩٠، بشأن
انتخاب :-
١ - سعادة الدكتور علي الحوامدة رئيساً للجنة.
٢ - سعادة الدكتور عوي البشير مقررراً للجنة.
- ح - قرار لجنة التربية والتعليم رقم (١) تاريخ ٢٤/١١/١٩٩٠، بشأن
انتخاب :-
١ - معالي السيد ذوقان المندأوي رئيساً للجنة.
٢ - سعادة السيد ابراهيم خريسات مقررراً للجنة.

قرار
للمجلس
للمجلس

قرار
للمجلس
للمجلس

قرار
للمجلس
للمجلس

قرار
للمجلس
للمجلس

قرار
للمجلس
للمجلس

قرار
للمجلس
للمجلس

قرار
للمجلس
للمجلس

قرار
للمجلس
للمجلس

قرار
للمجلس
للمجلس

قرار
للمجلس
للمجلس

قرار
للمجلس
للمجلس

الصفحة
٥٤

ط - قرار لجنة فلسطين والأراضي العربية المحتلة رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤ بشأن انتخاب :-

١ - سعادة السيد عبد العزيز جبر رئيساً للجنة.

٢ - سعادة السيد منصور مراد مقررراً للجنة.

ي - قرار لجنة الريف والبادية رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤، بشأن انتخاب :-

١ - سعادة السيد نايف الحديد رئيساً للجنة.

٢ - سعادة السيد سعد هائل السرور مقررراً للجنة.

٩ - أية أمور أخرى مستعجلة يقرر المجلس بحثها.

(لمدة نصف ساعة فقط).

١٠ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

(عينت يوم الاحد القادم الساعة العاشرة صباحاً).

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الخامسة من مساء يوم الاربعاء) الواقع ١١/ جمادى الاول / ١٤١١ هجري الموافق ١٩٩٠/١١/٢٨ ميلادي، عقد مجلس (النواب جلسته الخامسة) من الدورة (العادية الثانية) برئاسة (سعادة الدكتور عبد اللطيف عريبات) وحضور أمين عام مجلس الأمة (عطوفة السيد صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة : لا احد.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : محمد فارس الطراونة/وهشام الشراري.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : طاهر المصري، د. قسيم عبيدات، سلطان العدوان ويوسف العظم.

وحضر من الحكومة :

١ - دولة السيد مضر بدران : رئيس الوزراء ووزير الدفاع.

٢ - معالي السيد سالم مساعدة : نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

٣ - معالي السيد مروان القاسم : نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.

٤ - معالي السيد عبد المجيد الشريدة : وزير التنمية الاجتماعية.

٥ - معالي الدكتور محمد عضوب الزين : وزير الصحة.

٦ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : وزير الاشغال العامة والاسكان.

محضر الجلسة الرابعة من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة في ١٩٩٠/١١/٢٨. ٥

٧ - معالي السيد ابراهيم أيوب : وزير التموين.

٨ - معالي السيد ابراهيم عز الدين : وزير الاعلام.

٩ - معالي السيد باسل جردانة : وزير المالية.

١٠ - سماحة الشيخ عبد الباقي جمو : وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١١ - معالي الدكتور محمد حمدان : وزير التربية والتعليم والتعليم العالي.

١٢ - معالي السيد يوسف المبيضين : وزير العدل.

١٣ - سماحة الشيخ الدكتور علي الفقيه : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

١٤ - معالي السيد ابراهيم الغبايشة : وزير الشباب.

١٥ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي : وزير السياحة والآثار.

١٦ - معالي السيد عبد الكريم الدغمي : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٧ - معالي المهندس داود خلف : وزير المياه والري.

١٨ - معالي السيد ثابت الطاهر : وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٩ - معالي الدكتور سليمان عريبات : وزير الزراعة.

٢٠ - معالي الدكتور خالد الكركمي : وزير الثقافة.

٢١ - معالي الدكتور خالد أمين عبدالله : وزير التخطيط.

هكذا من المأهول

الافتتاح الجلسة



سعادة رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني، وأعلن افتتاح الجلسة، جدول الأعمال.

السيد الأمين العام : بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيدي الرئيس.

جدول الأعمال

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
الجميع : نوافق عليه ونعفي الأمين العام من تلاوته.

٢ - تلاوة الأجازات والاعتذارات:-

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد محمد فارس الطراولة.
ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد هشام الشراي.

سعادة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على معذرة النائبين المحترمين؟
الجميع : موافقون.

السيد الأمين العام :
٣ - الردود على الأسئلة : (من الدورة العادية الأولى).

أ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم (٨٣٣٢) تاريخ ١٨/٦/١٩٩٠، ومرفقه كتاب معالي وزير المالية / الأراضي رقم (٦٢٩٦) تاريخ ٢١/٣/١٩٩٠، جواباً على السؤال رقم (٤٢) المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديدي.

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم، الموضوع : سؤال من النائب نايف الحديدي / بواسطة معاليكم بموجب المادة (٨١) من نظام المجلس وما بعدها الى معالي أمين عمان الكبرى.

منذ مدة خمسة عشر عاماً، وأهالي قرية الرجيب يشكون ويعانون الأمرين لعدم انتهاء مشكلة أراضيهم الواقعة تحت التنظيم، فلا هم قادرون على اعمارها او تنظيم شوارعها وفتح طرق من خلالها وغير ذلك من المعوقات التي لا حد ولا حصر لها وايصال الكهرباء اليها.

والسؤال هو لماذا هذا التأخير، ولماذا هذا التقصير، وما هو المطلوب لانهاء الافراز في هذه المنطقة، وما الاسباب التي تجعل هذه المشكلة دون حل طيلة هذه المدة وفي هذا الوضع المحزن.

واقبلوا فائق الاحترام،
النائب نايف الحديدي

رئاسة الوزراء
الرقم ٨٣٣٢ / ١٢/٤/١٩٩٠
التاريخ ١٨/٦/١٩٩٠
الموافق ١٨/٦/١٩٩٠

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٨٣٣٢ / ١٢/٤/١٩٩٠ تاريخ ١٨/٦/١٩٩٠ المتعلق بسؤال المرق رقم (٤٢) تاريخ ١٣/٢/١٩٩٠ المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديدي في موضوع افراز اراضي منطقة الرجيب.

ابعث الى معاليكم طياً بصورة عن كتاب معالي وزير المالية / الأراضي والمساحة رقم ١٢/١٤/٦٢٩٦ تاريخ ٢٦/٣/١٩٩٠ وكتاب معالي أمين عمان الكبرى رقم ٢٦٠٥/١٩ تاريخ ٥/٦/١٩٩٠ متضمنين ردّها على السؤال المشار اليه.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

نسخة / الى معالي وزير المالية / الأراضي والمساحة

نسخة / الى معالي أمين عمان

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية

دائرة الأراضي والمساحة

الرقم ١٢/١٤/٦٢٩٦

التاريخ ٨/١٠/١٤١٠هـ

الموافق ٢٦/٣/١٩٩٠م

دولة رئيس الوزراء الأفخم

أشارة لكتاب دولتكم رقم

١٢/٤/٢٩٠٩ تاريخ ٢٦/٢/١٩٩٠

ومرفقه بكتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم

محضر الجلسة الرابعة من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة في ٢٨/١١/١٩٩٠م. ٧

٣/١٦/٨/٥٨٧ تاريخ ١٩/٢/١٩٩٠ حول السؤال الموجه من سعادة النائب نايف الحديدي بشأن موضوع افراز وتنظيم اراضي بلدية الرقيم بمحافظة العاصمة، ارجو ان اعلم دولتكم ما يلي:-

١ - لقد اعلنت التسوية في (جدر البلد) بقرية الرقيم بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٨ وانتهت بتاريخ ٢٦/٢/١٩٧٣، وتم تعليق جدول الحقوق في دائرة تسجيل اراضي عمان للاعتراض عليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التعليق عملاً بمنطوق المادة (١٢) من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته تمهيداً لاحالته الى قاضي محكمة التسوية / صاحب الصلاحية بالنظر في الاعتراضات التي تقدم على هذا الجدول والتي لم يبت فيها من قبل محكمة التسوية لغاية الان.

٢ - علماً بأن سؤال سعادة النائب السيد نايف الحديدي موجه الى معالي أمين عمان الذي من اختصاصه صلاحية التنظيم في تلك المنطقة.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام وزير المالية / الأراضي والمساحة

بسم الله الرحمن الرحيم

أمانة عمان الكبرى

الرقم ٥٢/١٢/٤/٨٤٦

التاريخ ٥/٦/١٩٩٠م

ي/١٩/٦٧٠٥

دولة رئيس الوزراء الأفخم

اشير الى كتابكم رقم

١٢/٤/٥٩٠٧ تاريخ ٢١/٤/١٩٩٠

هكذا من الأشهر

حول تنظيم منطقة الرجيب واسباب التأخر في تنظيمها.

ارجو ان ابين الوقائع الادارية لهذا الموضوع كما يلي:-

١ - قبل تشكيل امانة عمان الكبرى عام ١٩٨٧ لم يكن هناك اي تنظيم مصادق لهذه المنطقة بل كانت هناك دراسة اولية قد تم عرضها على مجلس التنظيم الاعلى دون ان تأخذ اية مرحلة قانونية.

٢ - اصبحت المنطقة ضمن مهام امانة عمان الكبرى عند تشكيلها واعتبرت منطقة عمل فوري ضمن دراسة الخطة الشاملة لعمان الكبرى ولكن تنظيم المنطقة بقي معلقاً لعدم توفر لوحات اراضي لها من دائرة الاراضي.

٣ - قامت دائرة الاراضي بانجاز اعمال تسوية للملكيات في المنطقة وقد تم تجهيز لوحات الاراضي التي قامت امانة عمان باتلامها في شهر ايار ١٩٨٩.

٤ - قامت الامانة بمهام تنزيل الابنية والمنشآت على هذه اللوحات وانتهت من هذه المهمة في شهر تموز ١٩٨٩.

٥ - انتهت الامانة الدراسة التنظيمية بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١.

٦ - تم الابعاز لدوائر (التنظيم والتخطيط والتقسيم) تشكيل لجنة مشتركة لاعادة الدراسة وانتهت الدراسة في ١٩٩٠/٢/١٣ وحصلت على موافقي بتاريخ ١٩٩٠/٥/٩ وسيتم رفع الاقتراح للجزء المخصص للتنظيم الى

اللجنة المحلية للسير باجراءات تصديقه حسب الاصول.

ارجو ان ابين ثانياً توضيح المناطق المشمولة بالدراسة كما يلي:-

١ - الجزء الواقع شمال شارع سحاب (وهو خارج التنظيم).

٢ - الجزء المخصص لدراسته تنظيمياً ويشمل اجزاء من احواض (٣) ابو صوانه. (٤) حنو المغبة. (٥) خربة اسكندر (٦) سهل المغبة (٧) مغبة القصور.

٣ - الجزء المخصص لاجراء قانون التقسيم عليه ويشمل اجزاء من احواض (٣) ابو صوانه (١) حنوريا.

٤ - الجزء المخصص لدائرة التطوير الحضري للقيام بدراسته والذي يشمل القرية المسماة بالنزهة.

عما يتقدم تبين لدولتكم ان سبب التأخر في دراسة منطقة الرقيم يرجع الى الاسباب التالية:-

١ - عدم مسؤولية الامانة عن التنظيم قبل عام ١٩٨٧.

٢ - عدم توفر لوحات اراضي وتنزيل للأبنية بعد عام ١٩٨٧.

٣ - تداخل عدة اساليب في تنظيم المنطقة (اسلوب التنظيم، واسلوب التقييم، واسلوب خسارح التنظيم، واسلوب التطوير الحضري) مع ضرورة التنسيق بينها.

ارجو دولتكم التفضل بالعلم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

امين عمان
(المهندس علي السحيمات)

سعادة رئيس المجلس: الشيخ نايف تفضل.

السيد نايف الحديد: بسم الله الرحمن الرحيم، اعلنت التسوية بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٥ وانتهت بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٦، ثانياً، علقت للاعتراض واحيلت بعد الاعتراضات الى قاضي تسوية عمان، ولم يُت فيها حتى الآن، ثالثاً، سبعة عشرة عاماً للنظر في قضية هم قرية كاملة، سبعة عشرة عاماً، لا يقل عدد سكانها عن خمسة وعشرين الف نسمة، انني في الواقع لا اعرف الاسباب الموجبة لهذا التأخير مع العلم التام والاعتراف بأنني لا اتدخل في السلطة القضائية، انما اتساءل فقط هل الحل قريب ان شاء الله، قبل ان تصبح كل قطعة ارض معترض عليها ملك لعشرات الورثة امام الله، معالي الامين، رد شاكرأ، المادة ٢ اعتبرها من تاريخ ١٩٨٧ منطقة عمل فوري بكتابه يقول: بانني اعتبرتها عمل فوري، وبعد ذلك علقها بعدم توفر لوحات لها من دائرة الاراضي.

ثانياً: تم تجهيز اللوحات في ايار ١٩٨٩، وتنزيل الابنية في شهر تموز ١٩٨٩، والدراسة التنظيمية بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١، وانتهت لجنة التنظيم والتخطيط والتقسيم بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٣، وحصلت على موافقة الامين بتاريخ ١٩٩٠/٥/٩، ثم رفعت الى اللجنة المحلية، للسير باجراءات التصديق، على اجزاء معينة وليس على كل القرية، في اجزاء معينة، كل هذه المدة وهي على اجزاء معينة، اما الاجزاء الباقية فيعلم الله متى تنتهي، مع ان

المهندسين والفنيين في الامانة وفي وزارة البلديات ووزارة الاشغال والجامعة الاردنية وفي كل مكان، يتطلعون الى العمل والبناء والتعاون، في سبيل سبق التخطيط والتنظيم، للتمدد العمراني والاستزادة من القدرات، وانا من كل قلبي انصح التعاون البناء بين اجهزة الدولة خاصة في هذا المضمار، والاستفادة من القدرات الهائلة جداً في هذا البلد الأخذ في النمو بسرعة فائقة في نموه وكثافة سكانه في ضوء المتغيرات السياسية الحاضرة، ان اسباب التأخير التي اوردها معالي امين العاصمة، لا تعفي الامانة من المسؤولية، ولا تعفي وزير البلديات ايضاً الذي كان مسؤولاً مباشرة عن مجلس قروي الرجيب، قبل ضمه الى الامانة، وليس اسهل من تحطّي هذه الاسباب بادارتيهما الحكيمة، انني في الواقع من منطلق الامانة والاخلاص انقل اليكم ايها الاخوة الكرام رغبة سكان البلديات والمجالس القروية التي ضمت الى عمان، انهم بعد التجربة المريرة التي مروا بها، والتي حذت من الاعمار والتقدم والنمو والازدهار، لهذه البلديات، وعقدت اوضاعها، ومركزت جميع المشاكل في مكان واحد، وما مناطق عمان الموجودة الآن الا مثلاً حياً، وان هذه الاعمال هي تفتيت للجهود وهي في الواقع مضیعة للوقت، وتبذير للمادة، وانا انصح ان تعود هذه البلديات والمجالس القروية كما كانت سابقاً، لانها في الواقع قبل ان تضم الى الامانة كانت مزدهرة ونامية ولا تجد كثيراً من الشكايات التي يواجهها السكان في هذا الوقت، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مجلس النواب

سعادة رئيس المجلس: شكراً، البند
الآخر، السيد الأمين العام.
السيد الأمين العام:

ب- تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم
رقم (٩٦٧٥) تاريخ ١٧/٥/١٩٩٠،
ومرفقه كتاب معالي أمين عمان الكبرى
رقم (٥٦٦٨) تاريخ ١٠/٥/١٩٩٠،
جواباً على السؤال رقم (٤٩) المقدم من
سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي
العبادي.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

بعد التحية،
فارجو توجيه السؤال التالي الى معالي أمين
العاصمة:

السؤال: سبب تأخر التنظيم واذن
الاشغال الجماعي للأحياء التالية من عمان
الكبرى / منطقة وادي السير. حي الصهير،
حي خربة سارة، حي الدريبات، حي النطافة،
حي النعير، عما بأن ذلك يؤدي الى تأخر
الخدمات الكهربائية التي لم تصل الى الآن لهذه
الأحياء رغم وقوعها داخل امانة عمان الكبرى،
ورغم المراجعات المتكررة لأصحاب العلاقة في
الامانة.

مع فائق التحية.

النائب د. احمد عويدي العبدي

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٦٩٧٢/٤/١٢/٥١

التاريخ ٢٢/١٠/١٤١٠

الموافق ١٧/٥/١٩٩٠

معالي رئيس مجلس النواب
اشير الى كتاب معاليكم رقم
٧٩١/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/٢/٨ ومرفقة
السؤال رقم (٤٩) تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٤ الموجه
من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبدي
في موضوع (سبب تأخر التنظيم واذن الاشغال
الجماعي) لبعض الأحياء ضمن منطقة عمان
الكبرى.
ابعث الى معاليكم طياً بصورة عن كتاب
معالي امين عمان رقم ٥٦٦٨/١٩/١٩ تاريخ
١٩٩٠/٥/١٠ متضمناً رده على السؤال المشار
اليه.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

أمانة عمان الكبرى

الرقم ي / ١٩ / ٥٦٦٨

التاريخ ١٠/١٠/١٤١٠هـ

الموافق ١٠/٥/١٩٩٠

دولة رئيس الوزراء الأفخم

تحية طيبة وبعد:-

اشارة الى كتاب دولتكم رقم
٣٥٩٤/٤/١٢/٥١ تاريخ ١٩٩٠/٣/١١
ومرفقة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم
٧٩١/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/٣/٨
بموضوع الاستفسار رقم (٤٩) تاريخ
١٩٩٠/٢/٢٤ الموجه من سعادة النائب
الدكتور احمد عويدي العبدي في موضوع (سبب
تأخر التنظيم واذن الاشغال الجماعي) لبعض
الأحياء في منطقة وادي السير.
ارجو أن ايبين لدولتكم ما يلي.

عضو الجلسة الرابعة من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة في ٢٨/١١/١٩٩٠ م. ١١

١. بالنسبة لمخطط حي خربة ساره فإن جزءاً
من المخطط التنظيمي مصدق من وزارة
البلديات تحت رقم ت هـ / ٦٤/٦٥،
وتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٥ م وأما الجزء الثاني
فهو مصدق بموجب قرار مجلس التنظيم
الأعلى رقم (٣٦١) تاريخ
١٩٨٧/٧/١٨ م.

٢. بالنسبة لمخطط حي النعير فقد وضع
موضع التنفيذ حسب قرار مجلس التنظيم
الأعلى رقم (٦١٦) تاريخ
١٩٨٩/١٠/٣١ م كما سمح للمواطنين
بايصال التيار الكهربائي بعد دفع الرسوم
كامانات رخصة انشائية لكل حالة على
حده بموجب كتابنا رقم ك / ١/٥٠٣٥
تاريخ ١٩٩٠/٤/١٩ م المرفق صورة
عنه.

٣. أما بالنسبة لمخطط حي الظهير فقد وضع
موضع التنفيذ حسب قرار مجلس التنظيم
الأعلى رقم (٦٥٣) تاريخ
١٩٨٩/١٢/٢٣ م وتم نشره بالجريدة
الرسمية بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٥ م. ارجو
دولتكم التلطف بالاطلاع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

امين عام عمان الكبرى

المهندس علي سحيمات

سعادة رئيس المجلس : الدكتور احمد

عويدي،

الدكتور احمد عويدي العبدي : تقب

هذه الأحياء الثلاثة نعير، خربة سارة، الظهير

جميعاً ضمن اختصاص امانة عمان الكبرى /

منطقة وادي السير. إلا أن المحزن الملفت للنظر
انه رغم وصول التنظيم على الورق، لهذه
الأحياء، واقول على الورق، كما أشار اليه معالي
امين عمان الكبرى مشكوراً، الا اننا لم نترجمه
لهذا التنظيم وتبعاته من الخدمات والاهتمام على
ارض الواقع.

فالخدمات تلف وتدور حول هذه
الأحياء، وتصل تارة بشكل فردي، وتارة لوجود
اناس بعينهم من غير اهل الأحياء فيها، الا انها
موزعة بحيث بقيت هذه الأحياء كجزيرة منعزلة
في جو بعيد عن العصر الذي تعيشه.

لقد طلبت خطياً، وشفوياً، ومن خلال
الاتصالات، والمقابلات مع معالي الامين،
ورئيس منطقة وادي السير، لتوفير الحد الأدنى،
وهنا اقول الحد الأدنى وليس الاوسط ولا
الأعلى، من الخدمات لهذه الأحياء. وكنت في
كل مرة ادخل محملاً ومثقلاً بهموم الناس،
واخرج محملاً بالوجود، والكلمات المهذبة :
مثل تكرم، على راسي، فوراً، على طول،
خلال يومين، خلال اسبوع ... الخ إلا أن
شيئاً على ارض الواقع لم يحدث منذ سنة إلا بما
يساوي من الجمل اذنه. ولا بد من القول هنا،
أن موقفني السياسي لم يرق لبعض اصحاب
القرار في امانة عمان الكبرى، وارجو الا تطل
العقوبات المواطنين الأبرياء، والموظفين من
دائرتي الانتخابية، ولا اعتقد ان امانة المسؤولية
تسمح بذلك. اني ارجو من دولة رئيس الوزراء
الأكرم ان يتلطف بالإيعاز لأمانة عمان الكبرى
أن تتعامل مع اهالي هذه الأحياء، وان يتعاملوا
مع الخدمات في وادي السير، بما تتطلبه حقوق

المواطنة، وأمل ان يكون دولته نصيراً للمظلومين وشكراً.

سعادة رئيس المجلس : البند التالي.

السيد الامين العام:

جـ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم (٥٧٨٣) تاريخ ١٧/٤/١٩٩٠، ومرفقه كتاب المدير العام للمؤسسة الطبية العلاجية رقم (٩١٢٦) تاريخ ١٢/٤/١٩٩٠، جواباً على السؤال رقم (٧٩) المقدم من سعادة النائب السيد عاطف البطوش.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أرجو توجيه السؤال التالي الى دولة رئيس الوزراء الافخم للاستفسار عن موضوع غاز النيتروس اوكسيد وعطائه الذي استمر من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٨٤ والذي كان يتم بطريقة عشوائية رغم انه يحتاج الى دقة متناهية في التصنيع بحيث يتوجب ان لا تزيد نسبة الشوائب فيه عن ٥ بالمليون رغم انها كانت تزيد حقيقة في هذا الغاز المصنع عن ٣٥٠٠ بالمليون احياناً وهذه النسبة قاتلة كما في تقرير لندن.

لذا ارجو بيان ما يلي :-

١ - من الذين احوالوا هذا العطاء دون اخذ الاحتياطات اللازمة مع هذا الغاز الشديد الخطورة وما هو الجزء الذي وقع عليهم بما يتناسب مع جرمتهم التي ارتكبوها بحق المرضى خلال ما يزيد على عشر سنوات؟

٢ - كيف اجازت وزارة الصناعة والتجارة ودائرة المواصفات والمقاييس مثل هذا المصنع دون ان يتوفر لديها اجهزة تفحص هذا الغاز وملاءمته للاستهلاك البشري وما هو الجزء القانوني الذي اتخذ بحقهم؟ وهل هناك الكثير من المشاريع التي تقام في بلدنا على نفس هذه الوتيرة؟

٣ - ما هو جزء لجان استلام هذا الغاز الذين كانوا يستلمون الغاز على الثقة؟

٤ - ما هو الجزء بحق الأطباء الذين سمحوا في الاستمرار باستعمال الغاز وبعد اكتشاف امره وأصروا على استخدامه رغم وجود وفيات واصابات بالاستسقاء الرئوي المميتة ورغم الاجتماعات واللجان التي قررت التوقف عن توريد هذا الغاز مع هذه الشركة بالذات.

٥ - ما هو جزء هذه الشركة المستهتر بأرواح الشعب والتي انشأت مصنع غاز خطير يتولى ادارته طالب في الثاني الاعدادي وآخر في الثاني ثانوي الذي تسبب ب وفاة عشرات الأشخاص قبل اكتشاف سر هذه المجزرة ثم استمر في الاصرار على توريد هذا الغاز رغم الحوادث المتكررة ولماذا لم يحاسب قضائياً بجريمة التسبب ب وفاة واعاقة عشرات المواطنين عن قصد وسبق الاصرار.

٦ - اين موظفي دائرة المواصفات والمقاييس واين اشرافها على هذا المصنع وهي الضمام الامان لنا في هذا البلد ولماذا لم يحال موظفيها الى القضاء لينالوا جزاء افعالهم بحق الشعب البشري؟

٧ - لماذا لم يحاكم جميع المتورطين من الخدمات الطبية ووزارة الصناعة والتجارة والشركة المصنعة بتهمة التسبب في القتل لمواطنين ابرياء وينالوا جزاءهم العادل.

٨ - كم عدد الوفيات والاعاقات التي تسببت من جراء استخدام هذا الغاز. ارجوا التفضل بالاجابة مرفق تقريراً عن هذا الموضوع.

واقبلوا فائق الاحترام

مقدمه

النائب عاطف البطوش

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٥٧٨٣/٤/١٢/٥١

التاريخ ١٤١٠/٩/٢٢

الموافق ١٧/٤/١٩٩٠

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٩٨٢/٩/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٠/٣/٢٤ ومرفقه السؤال رقم (٧٩) تاريخ ١٩٩٠/٣/١٩ المقدم من سعادة النائب السيد عاطف البطوش حول غاز (النيتروس اوكسيد).

ابعث الى معاليكم طياً بصورة عن كتاب

معالي المدير العام للمؤسسة الطبية العلاجية رقم

م طع/ش ٩١٢٦/٩٠/٦٤ تاريخ

١٩٩٠/٤/١٢ متضمناً الرد على السؤال المشار

اليه.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤسسة الطبية العلاجية

الادارة العامة

التزويد

الرقم م طع / ش ٩١٢٦ / ٩٠ / ٦٤

التاريخ ١٧ رمضان / ١٤١٠

الموافق ١٢ نيسان / ١٩٩٠

دولة رئيس الوزراء الأفخم

الموضوع / غاز النيتروس اوكسيد

تحية طيبة وبعد،

اشير الى كتاب دولتكم رقم

٤٨٢٢/٤/١٢/٥١ تاريخ ١٩٩٠/٣/٣١.

وارجو أن اعلم دولتكم بأن غاز

النيتروس اوكسيد يتم فحصه من قبل الجمعية

العلمية الملكية قبل توزيعه على كافة مستشفيات

المؤسسة الطبية العلاجية وحسب المواصفات

القياسية المعتمدة عالمياً.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام،،

عـ/ المدير العام

الدكتور ناقل المعجلوني

سعادة رئيس المجلس : تفضل استاذ

عاطف بطوش.

السيد عاطف البطوش : شكراً سيدي

الرئيس، الحقيقة تقدمت في سؤال وحوي

السؤال ثمانية بنود، كل بند من هذه البنود كان

يشكل سؤالاً عن واقعه مستقلة بذاتها لها علاقة

بنفس الموضوع، وقد ارفقت بسؤالي تقرير مقدم

من لجنة من الخدمات الطبية والقضاء العسكري

خلصت الى نتائج في هذا التقرير، ثم تقدمت

ايضاً بتقرير آخر حصلت عليه اللجنة من شركة

الاستجواب

في خضم الصراع وتصاعد الأحداث، وتضييق الخناق على الأردن، نجد غياباً تاماً للدبلوماسية الأردنية من قبل الوزارة وسفاراتنا في الخارج: وإن هذه الجهود الدبلوماسية مقصورة على جهود مولاي الشريف الحسين المفدى، وولي عهده الامين.

إن أبسط المطالب الوطنية، والضرورة المصيرية، أن تقوم الدبلوماسية الأردنية بترجمة مواقف الوطن والقيادة والشعب الى صورة واضحة ناصعة امام الرأي العام العالمي، خاصة وإن موقف الحسين كان اول واعقب موقف عقلاني ومدرّوس في خضم تصارع القوى ومشاعر الغضب. ولم نسمع عن وزير الخارجية او السفراء الذين يحظون بثقة معاليه أي تصريح او توضيح، وكان الأردن دولة بلا سفارات، ولا وزارة خارجية، ولا وجود.

اطلب توجيه هذا الاستجواب الى معالي وزير الخارجية، لمناقشته في اول جلسة، كونه على درجة كبيرة من الاهمية، خاصة وإن الأردن يعاني الآن من غياب هذه النشاطات التي يفترض بوزير الخارجية والسفراء ان يقوموا بها. واقبلوا احترامي.

سعادة رئيس المجلس : دولة الرئيس.
دولة رئيس الوزراء : بسم الله الرحمن الرحيم، اسف يا سعادة الرئيس، معالي وزير الخارجية غائب لوجود وزير خارجية ضيف على عمان، اريد ان اطرح على المجلس الكريم، في ما اذا كان يتوفر في هذا الاستجواب شروط الاستجواب حسب الدستور والنظام الداخلي،

مختبرات (POS) خاصة بالتحاليل في بريطانيا، وايضاً خلصت اللجنة الى انه لا يوجد لدى الجمعية العلمية أي جهاز يفحص الشوائب في مثل هذا الغاز، لذلك ارى ان الاجابة كانت على السؤال اجابة غير وافية لجآن الى اسلوب التعيم، وارى ان سؤالي ما زال قائماً، وإن هذه الاجابة لا تشكل من قريب او بعيد اجابة على سؤالي، ولذلك اطلب من الامانة ان تعيد السؤال حتى اجاب على هذا السؤال حسب البنود التي وردت بالسؤال. ثانياً كان تصوير السؤال في جدول الاعمال تصوير غير واضح لم يمكن الكثير من الزملاء الاطلاع على فحوى السؤال وشكراً.

سعادة رئيس المجلس : السيد الامين العام، البند الرابع، تفضل.

السيد الامين العام :

٤ - الاستجابات:

١ - الاستجواب رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٠ المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي، الموجه الى معالي نائب رئيس الوزراء / وزير الخارجية، حول جهود الدبلوماسية الأردنية اثناء أزمة الخليج.

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم بعد التحية،

فأرجو توجيه الاستجواب التالي الى معالي وزير الخارجية الاكرم في اول جلسة قادمة. مع تحياتي ..

سيخسر، وبشر الأردن من اللحظات الاولى بان هذه القضية يجب ان تحل حلاً عربياً ضمن العائلة العربية، ونبعد اليد الاجنبية عن هذه القضية لاننا كعرب يمكن ان نتوصل الى اتفاق كعائلة عربية واحدة، اما اذا اتى الاجنبي فسيقتل وتتعد الامور، وهذا ما حصل، السيد الرئيس في هذه القضية، والان نجد كثير من الدول الاجنبية بدأت تقرر وجهة النظر الأردنية التي طُرحت في بداية الامر، هذا لم يأتي الا نتيجة الجهود الدبلوماسية واذا كان سعادة النائب يريد ان يفرق في الدولة بين رئيسها وبين حكومتها فالدستور واضح في هذا المجال، فجميع الانشطة سواء كانت الى جلالته القائد الحسين المعظم او الى الحكومة او الى السلطة التشريعية او الى الشعب هي جهود موصولة ومتصلة لا تنافر بينها على الاطلاق، واتى اعلاننا الأردني بكل فخر يعكس هذه الصورة السياسية الواضحة، صحفنا حرة، لا تدخل على الاطلاق من قبل الحكومة في هذه الصحف وهذا معروف لديكم، اعلاننا الرسمي، اعلام متوازن، فتح الباب على مصراعيه، للنقاش وتبادل الرأي بين جميع الآراء والاتجاهات.

سعادة الرئيس، اذكر باختصار بأنه ليس الموضوع موضوع مناقشة لاني استغربت ان يحصل استجواب على النقاط المضيئة لموقف الدولة الأردنية، وشكراً.

سعادة رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس، حسب ما جاء في المادة (١٠٠) من النظام الداخلي الحق للذي قدم الاستجواب ان يشرح موضوع استجوابه، ثم يحيل الموضوع الى المجلس الكريم بناء على ملاحظة دولة

ام هل يعتبر هذا سؤال، فإذا كان استجواباً، عندئذ يحول كما هو في النظام الداخلي الى الوزير المختص للاجابة عليه، ولكنني من الاطلاع على نصوص النظام الداخلي، حسب اجتهادي بأنه لا تتوفر عناصر الاستجواب في هذا الكتاب المقدم من السيد النائب المحترم، احيل هذه المشكلة على مجلسكم الكريم ليقرر القرار اللازم بها، اما من ناحية المبدأ فما هو معلوم سعادة الرئيس، وبالأمر قدم جلالته الملك المعظم خطاب العرش ويذكر به بان عمان اصبحت عاصمة للدبلوماسية، ولكل منصف غير متحيز ولا صاحب هوى يُقر هذه الناحية اقراراً كاملاً، الموقف الأردني بسياسته الخارجية موقف واضح لا لبس به ولا غموض، والسياسة التي اختطها الأردن من القيادة الى القاعدة بانسجام كامل، وتتجاوب القيادة مع القاعدة وتجاوب القاعدة مع القيادة يُقرها جميعاً كما اقرناه سابقاً في لجنة الطوارئ، في هذا المجلس الكريم، ومجلس الاعيان، بأنه كان مثالياً، وكانت الدولة كدولة في مفهوم الدولة الدستوري تعمل بكل نشاط وهمة متناهية، وما وزارة الخارجية الا جزء من هذا النشاط، لا تفصل بين اية وزارة عن نشاط الدولة بكامله، الزيارات التي تمت الى الدول بعد أزمة الخليج كانت قياسية من حيث العدد، وكانت ايضاً موضحة للموقف العربي، وانتجت الشيء الكثير، كان هنالك رهان بان معركة واقعة بعد اسبوعين او ثلاث، نتيجة التوضيح ووجهة النظر الأردنية بان باب السلام هو الباب الذي يجب طرحه والابتعاد عن طرق باب الحرب، لانه به تدمير للمنطقة، تدمير لجميع الاشياء ومن وجهة النظر الأردنية الكل

هكذا من الأشهر

الرئيس من ان هذا الاستجواب يفقد مقومات الاستجواب حسب ما جاء في النظام الداخلي، الدكتور احمد عويدي، عفواً معالي وزير الاشغال نقطة نظام تفضل.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان : شكرأ سيدي الرئيس، تنص المادة مئة من النظام الداخلي على انه يشرح المستجوب لاستجوابه وموضوعه، وحق المستجوب قائم عند فتح باب المناقشة في الموضوع، ولم يتحدد مكان للنقاش، انا اعتقد ان هذه الجلسة لبحث نقطة النظام فإن اقرت كان به والا تحديد موعد وفي تلك الجلسة يبدأ النقاش كاملاً، المادة مئة من النظام الداخلي.

سعادة رئيس المجلس : شكرأ، استاذ حسين مجلي، تفضل.

السيد حسين مجلي : شكرأ سيدي الرئيس، بداية اود ان ابين ان دولة الرئيس الذي تساءل فيها اذا كان ما تفضل به الزميل الفاضل الدكتور العبادي، سؤالاً ام استجواباً. ارى ان دولة الرئيس مع كل الاحترام خالف النظام مخالفة شكلية، فنحن اذا اعتبرنا ما تقدم به الزميل الفاضل سؤالاً، فالنظام حدد كيفية الاجابة على السؤال، واذا كان ما تقدم به الزميل ايضاً استجواباً كما تساءل الرئيس فالنظام ايضاً حدد كيفية الجواب على الاستجواب، وفي الحالتين ليس من حق الرئيس منع تكرار الاحترام الجواب، فالنظام الداخلي حدد ما هو السؤال، السؤال طبقاً للنظام الداخلي في المادة (٨١) منه يقول :-

السؤال هو استفسار البعض عن امر يجيله، الى اخر النص، والاستجواب كما هو في

المادة (٩٤) من النظام، تعريفه :- الاستجواب هو محاسبة الوزراء، او أحد الوزراء على تصرف له في شأن من الشؤون العامة، وبالرجوع الى ما تقدم به الزميل الدكتور العبادي ارى انه لا يستفسر من وزير الخارجية عن واقعه او عن شأن يجيله، انما هو كما هو صريح بما تقدم به، يطرح على وزير الخارجية الذي حضر بيننا الان، قضية كبرى يرغب ان يستجوب وزير الخارجية عن سياسة الحكومة بشأنها سواء كنا مع هذه السياسة ام لا، هذا امر اخر، لكنه هو يستوجب ولا يستجوب ولا يريد ان يستفهم، ولذلك فإني ارى ان ما تقدم به الزميل الفاضل هو استجواب والمادة (٩٦) تحدد عندما يقرر انه استجواب وهذا مع كل الاحترام ما اراه فإن المجلس يحدد موعد المناقشة بعد سماع اقوال الوزير ولذلك فإني ارى ان المطلوب الان هو سماع اقوال الوزير على استجواب الزميل وللمجلس بعد ذلك بموافقة الوزير ان يحدد جلسة للمناقشة بعد مدة حددها الادنى ثمانية ايام وشكرأ.

سعادة رئيس المجلس : شكرأ، اذا سمحتم دولة الرئيس اعتذر عن معالي الوزير، وبعد ان قدم الاعتذار عن سبب غياب الوزير قدم اجابة، ولكنه تساءل هل هو هذا سؤال ام استفسار ام استجواب، وطلب من المجلس الكريم ان يجيب على هذا الاستفسار، لكن النظام الداخلي حدد كما هو واضح في المواد (٩٤، ٩٥، ٩٦) ما هو الاستجواب والسؤال، هل هذا استجواب ام استفسار ام سؤال، وما دام الان معالي وزير الخارجية قد حضر، فإذا رأيتم الاكتفاء باجابة دولة الرئيس، ومناقشة الموضوع حسب المادة المقررة في النظام الداخلي،

دولة الرئيس، هل هناك من تعليق؟ تفضل. دولة رئيس الوزراء : شكرأ سيدي الرئيس، الواقع يمكن اذا يصلحولي الاخوان، المفروض ان يعطى الوزير ثمانية ايام للاجابة، اذا كان استجواب، لذلك سألت هذا السؤال، اذا كان سؤالاً، فنجيب واذا كان استجواباً فأقلها ثمانية ايام واكثرها شهر، على ما اعتقد. سعادة رئيس المجلس : شكرأ دولة الرئيس، الاستاذ سليمان عرار.

السيد سليمان عرار : شكرأ سيادة الرئيس، الحقيقة انا حابب اناقش الاخ حسين المحترم فيما ذهب اليه، الاستجواب واضح، نحن الان يجب ان نعطي وصف لهذا الامر الذي هو بين ايدينا، هل هو استجواب ام سؤال، في اعتقادي، نص المادة (٩٤) لا تجعله استجواب، ويقول الاستجواب: هو محاسبة الوزير او احد الوزراء على تصرف له، الأخ حسين ذهب ايضاً الى انه يمكن ان نقله الى مناقشة اريد ان اذكر ان المناقشة يحددها ايضاً النظام الداخلي والمناقشة لا تتم الا بموافقة عشرة اعضاء، لها كذلك تنظيم اخر، هذا ما اعتقد انه كان يجب ان يأتينا من الامانة العامة بصفته سؤال او يصوب على هذا الاساس، اما ان يوصف بانه استجواب فهذا ليس استجواب، وصفه الحقيقي انه سؤال. السيد رئيس المجلس : معالي وزير الشؤون البرلمانية.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية : حتى نصرب ما بدأنا، لا نناقش هل هو سؤال ام استجواب، انما فتح المناقشة واشترك النواب في هذه المناقشة عند طرح هذا الاستجواب على

مجلس النواب هو مخالف للنظام، لان الواجب على هذا المجلس عندما يعرض عليه الاستجواب من السيد الرئيس، ان يحدد مدة للمناقشة، والوزير عندما يأتي في الوقت المحدد لمناقشته ويتكلم يعطى فرصة لمدة ثمانية ايام حتى تحدد المناقشة على ان لا تزيد المدة على ثمانية ايام، لان الاستجواب غير السؤال، الاستجواب يؤدي الى طرح الثقة بالوزير، او بالحكومة، والسؤال هو استفسار، الاستجواب هو ينصب على تقصير او وقوع الوزير في مخالفة، وما ورد في استجواب سعادة النائب المحترم انما هو يعترض على عدم عمل يدعي انه لم يتم به الوزير، او وزارة الخارجية، ولا يتهم الوزير بعمل مخالف للدستور او القانون او النظام، فالاستجواب يجب ان ينصب على مخالفة تقع من الوزير، ولذلك هذا الاستجواب اذا قرر المجلس قبوله عليه ان يحدد فقط موعد المناقشة لا ان تبدأ المناقشة في هذه الجلسة وشكرأ. سعادة رئيس المجلس : الدكتور عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة : شكرأ سيدي الرئيس، الحقيقة ان ما قدمه الزميل الدكتور احمد عويدي العبادي ليس سؤالاً ولا استجواباً ولا طلب مناقشة، الاستجواب كما اشار بعض الزملاء هو محاسبة الوزير او احد الوزراء على تصرف له في شأن من الشؤون العامة بمعنى ان الوزير اخطأ في التصرف في شأن من الشؤون العامة وعلى الزميل ان يحدد مصدر الخطأ ومصدر التصرف الذي ارتكبه الوزير في هذا الشأن من الشؤون العامة، حتى يوجه له الاستجواب ثم يمهل ثمانية ايام فيجيب الوزير،

فإن اقتنع الزميل السائل أو المستجوب فيها ونعمه والا طلب أن يطرح الموضوع للثقة، الزميل يتحدث عن السياسة الخارجية بصورة عامة، ويكاد يقول إنها مخفية إلا فيها خلا جهود جلالة الملك، إذن أخرى بالزميل أو كان حرياً بالزميل أن يطلب فتح موضوع المناقشة حول السياسة الخارجية، وأن يطلب مناقشة السياسة الاعلامية وهي موضوع استجوابه الثاني، فإن اقتنع المجلس بالجهود التي بذلت في وزارتي الاعلام والخارجية في الشؤون الاعلامية والخارجية، فيها ونعمه، والا طلب المجلس أمراً غير هذا الذي يذكره الزميل في استجوابه، ومن هنا أرى أن الزميل كان عليه أن يحدد أين الخطأ في التصرف الذي تصرفه الوزير في الشؤون العامة فيما يخص السياسة الخارجية وابن التصرف وهو موضوع الاستجواب الثاني الذي سيقود الى نفس النقاش، الذي اخطأه وزير الاعلام فيما يخص أمراً عام في السياسة الاعلامية عندئذ يصبح الموضوع استجواباً، أما النمط الذي امامنا فهو ليس استجواباً ولا سؤالاً ولا طلب مناقشة من هنا فلأنني أرى أنه نمط جديد لا يحويه النظام الداخلي وشكراً سيدي الرئيس.

سعادة رئيس المجلس : الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي : شكراً سيادة الرئيس، اتفق مع الدكتور عبدالله بأنه ليس سؤالاً، لأن السؤال هو استفهام عن واقعة مجهلها المصو، لكنني اختلف معه بأن هذا هو استجواباً، لأن العضو السائل أو المستجوب أو طالب الاستجواب ينسب تقصيراً بغض النظر طبقاً عن صحة هذا الادعاء، وينسب تقصير

لمعالي وزير الخارجية، بل بالعكس يقول غياب تام للوزارة وللسفراء في الخارج، هذا حقيقة، نسب واقعة يعلمها هو حسب ادعائه في الاستجواب، إذن هذا هو استجواب، لا ادري كيف يكون أن ننسب فعل التقصير بأكثر من هذه الصيغة، الحقيقة استجواب، لا نمل من النقاش في هذه القضية، حقيقة هي نقطة تثار لأول مرة في مجلسنا، النتيجة طبعاً في ضوء المناقشات لكن فيه ملاحظة شكلية حقيقة أود أن ابدى وهي ملاحظة دستورية ومتعلقة بالنظام، دولة الرئيس اجاب عن وزير الخارجية، نعم رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون امام مجلس النواب مسؤولية مشتركة، لكن المادة (٥١) من الدستور قالت أيضاً أن كل وزير مسؤول امام مجلس النواب عن اعمال وزارته، المسؤولية المشتركة عن السياسة العامة للدولة، للوزراء ولرئيس الوزراء مجتمعين، النقطة الشكلية التي اود أن اثيرها، اذا اتفقت معي أن هذا هو استجواباً فانا أرى أن دولة الرئيس لا يملك أن يجيب عن معالي وزير الخارجية، (٩٦) من النظام قالت يجيب الوزير المطلوب استجوابه، الدستور يقول:- الوزير هو المسؤول عن اعمال وزارته بمعنى آخر أن دولة الرئيس لا يملك أن يوقع مثلاً عن معاملات وزارة الخارجية أو وزير الخارجية، إذن لا يملك أن يجيب عنه في قضية استجواب، نقطة شكلية وددت أن الفت النظر اليها وشكراً سيادة الرئيس.

سعادة رئيس المجلس : شكراً، نستمع لبعض الآراء ثم نتخذ قراراً بشأنه هل هو استجواب أم سؤال أم غير ذلك. استاذ عاطف البطوش.

السيد عاطف البطوش : شكراً سيدي الرئيس، في الحقيقة بمعزل عن موضوع الاستجواب، لكن من الناحية الشكلية، نلاحظ أن النظام الداخلي قدم السؤال ثم رده بالاستجواب، ثم اتبعه بالمناقشة، ثم ادخل في المادة (٩٦) انه بعد الاستجواب واجابة الوزير يحدد موعد للمناقشة، فإذا رأى أنه ليس من اللياقة تقديم المناقشة حيث اخرها النظام وأن هذا من الناحية الشكلية بمعزل عن موضوع السؤال، هو مقبول شكلاً كاستجواب، وينسجم مع النظام الداخلي لهذا المجلس، لذلك أرى أنه مقبول شكلاً وأنه الآراء التي خرجت بأنه يجب أن تكون المناقشة أولاً ثم يتبعها سؤال فهي أيضاً لا تنسجم عن الترتيب الذي له أهمية بالنظام الداخلي عندما يقدم موضوع أو يؤخر آخر، لذلك أرى أن يستمع لرأي الوزير المختص ثم يحدد موعد للمناقشة، اذا اكتفى الاخوة بالموضوع الذي افاد به دولة الرئيس وكان جواباً للوزير المختص أن الحكومة وجلالة الملك شيء واحد وأن هنالك تنسيق فهذا يعود للمجلس أن يقرر أم هل هذا هو الجواب المطلوب، أما من حيث الشكل فهو استجواب وللأخ الزميل الذي سأل عن هذا الاستجواب يريد محاسبة لأنه يرى تقصيراً معيناً وللمجلس أن يتحقق من وجود هذا التقصير أو انتفاء هذا التقصير وشكراً سيدي الرئيس.

سعادة رئيس المجلس : دولة الرئيس. دولة رئيس الوزراء : شكراً سعادة الرئيس، الواقع أنا ما جاوبت اجابة عن السؤال، الاجابة، تدخلت في الموضوع لتقرير فيما اذا كان استجواباً أم سؤالاً لنحدد وكما ذكر

احد الاخوان، جيد أن تعرف منذ البداية ما هو الاستجواب وما هو السؤال، وهذا كانت غايته، أما الجواب موجود وبعد حضور معالي وزير الخارجية، موجود بين يدي وزير الخارجية اذا قررتم أن تستمعوه اليوم، نحن بالنسبة لهذا الموضوع نختصر المدة بالنسبة للثمانية ايام، ما عندنا مانع، بالنسبة لجواب وزير الخارجية، أما النظام يقضي بأنه ثمانية ايام على الأقل، على كل يعني وزير الخارجية مستعد للجواب الآن وشكراً.

سعادة رئيس المجلس : اذا سمحتم، أرى أن الميل اعتبار الاستماع الى جواب معالي وزير الخارجية، فيه عندي اساءة مسجلة لكن اختصاراً للوقت نستمع الى معالي وزير الخارجية، اما اذا اردتم الحديث فلدي اساءة مسجلة، الاستاذ ذوقان الهنداوي تفضل.

السيد ذوقان الهنداوي : سيدي الرئيس، أنا أرى أننا كلنا الذين تكلمنا حتى الآن نخرج عن النظام الداخلي، وكنت أريد أن اذهب الى ما ذهب اليه الشيخ عاطف، من حق أي نائب أن يتقدم لرئيس المجلس بأية وثيقة وأن يعنونها كما يشاء، سؤال أو استجواب أو اقتراح برغبة، النظام الداخلي ينص كيف تعامل كل وثيقة من هذه الوثائق، اذا كان استجواباً ومن حق حتى لو لم يكن فيه محتواه بمعنى الاستجواب الحقيقي لكنه يحق للنائب أن يعنون هذه الوثيقة بعنوان استجواب، المادة (٩٦) تقول:- (يحدد المجلس موعد المناقشة بعد سماع اقوال الوزير اذا النقاش ابتداءً يتم بين المستجوب اذا كان استجواباً، بين النائب دعنا نقول، وبين الوزير، عندما يتكلم الوزير له الحق أن يقول هذا ليس

هكذا من المراحل

معالي وزير الخارجية :



معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية : بسم الله الرحمن الرحيم، معادة الرئيس، النواب المحترمون.

لقد تعاملت وزارة الخارجية مع أزمة الخليج بكل طاقاتها وبأقصى ما تسمح به الظروف الموضوعية.

شاركت كوزير للخارجية أو شاركت الوزارة في كافة الاجتماعات والاتصالات الدبلوماسية المتعلقة بالأزمة.

وقد فعلت الوزارة اتصالها بالسفارات الاجنبية في عمان لاطلاعها على الموقف الرسمي الاردني كما اطلعت باستمرار ووفق الامكانيات المتوفرة سفاراتنا بالخارج على تفاصيل ذلك الموقف لنقله الى الحكومات المعتمدة لديها ولشرحه للرأي العام في تلك الدول. ويمكنني ان اقول ان مستوى اداء سفاراتنا خلال الأزمة كان مرضياً الى درجة كبيرة خاصة اذا ما اخذنا في الاعتبار ان تحركات دبلوماسية على مستوى معين في دول معينة يتطلب جداً من الاتفاق لا يتوفر لسفاراتنا لظروف معروفة لكم جميعاً.

لقد واجهت بعض سفاراتنا ظروفًا استثنائية بالغة الصعوبة تعامل دبلوماسيونًا معها بدرجة عالية من الكفاءة والانتباه والانضباط وسيروا اعمالهم بكل هدوء.

كما نجح بعض السفراء في وقف الحملات الاعلامية على الاردن في الدول المتعدين لديها وتمكن اخرون من الحد من مثل تلك الحملات لدرجة كبيرة.

ويمكن سفارنا من الابقاء على قنوات الاتصال مفتوحة مع معظم الدول العربية ذات العلاقة بالازمة وذلك باستثناءات محدودة جداً وخارجة عن نطاق سيطرتنا.

وبالإضافة الى الاتصالات التي اجراها كل من جلالة الملك المعظم وسمو ولي العهد المعظم مع العديد من زعماء العالم والاتصالات التي شاركنا فيها خلال زيارات المسؤولين الاجانب الى عمان فقد التقيت او تحدثت مع وزراء خارجية العشرات من الدول منذ بدء الازمة بمن فيهم الدول المؤثرة او تلك التي لها علاقة مباشرة بالازمة بعضها اعلنا عنه واغلبها لم نعلنه لاعتقادنا اننا نقوم بواجبنا ولان جهدنا ينطلق من الاسس التي يضعها جلالة الملك والحكومة ويشكل اضافة واستكمالاً ومتابعة لجهود القيادة الاردنية.

لقد بذلت الوزارة جهداً متميزاً في موضوع الاتصال بالامم المتحدة وبدول مجلس الامن فيما يتعلق بالاثار الاقتصادية الناجمة عن التزام الاردن بقرارات المجلس.

وكان الاردن الدولة الاولى التي تقدمت الى المجلس بطلب رسمي لمواجهة تلك الاثار.

واعتقد اننا الدولة الوحيدة التي حصلت على قرار منفصل من اللجنة التي شكلها مجلس الامن لتابعة تنفيذ القرار رقم ٦٦١.

لقد جوبهنا خلال تعبيرنا عن الموقف الرسمي الاردني المبدي والواضح من الخلط الغريب بين هذا الموقف وبين عواطف واحاسيس ومواقف غير رسمية. وكان بعض ذلك الخلط ناتجاً عن براءة او جهل بيننا كان بعضه اصطفاً في الماء العكر وتشويهاً لموقف الاردن.

وانطلاقاً من الاحساس بجديّة الواجب الوطني الذي التزمنا بالقيام به فقد عبرنا بكل وضوح وامانة عن الموقف الرسمي الاردني وحاولنا قدر الامكان شرح الظروف الصحية التي تسود في هذا الوطن والتي تسمح بتعدد الآراء والاجتهادات وتميز التعبير عنها بحرية كاملة. كما اوضحنا ان القاسم المشترك الاعظم بين مواقف كافة الاردنيين هو الحرص على مصالح هذه الامة ومستقبلها.

ان طبيعة أزمة الخليج. والتعامل معها وصعوباتنا الناجمة عنها سياسية وليست دبلوماسية واثق ان الجميع يوافقني على هذا الا ان الظروف التي يعمل فيها دبلوماسيونًا تجعل من الواجب تشجيعهم وتقدير عملهم بدل احباطهم والتشكيك بجهودهم واثني اثنى على كافة الاخوة ان لا يترددوا بالاتصال المباشر حول اي استفسار او فكرة او حتى تساؤل وقد يلتفتون نظرنا الى امور يمكن ان تفوتنا كما ان الاتصال المباشر يوفر المعلومات الصحيحة والتي نتحمل مسؤوليتها. ولا اعتقد اني قد ترددت في اجابة

اي اتصال من قبل اي من الاخوة وكما يعرف الجميع ويشكل خاص رئيسي واعضاء لجنتي الشؤون الخارجية في المجلسين فقد تكون وزارة الخارجية اول من يبادر الى الاتصال والنشاور مع البرلمان انطلاقاً من القناعة بان الدبلوماسية الاردنية يجب ان تحظى باجماع وطني وان تكون بعيدة عن اية حساسيات او مناهات قد تحد من القدرة على تمثيل هذا البلد ومحاولة التعبير عن وجهة نظره والمحافظة على مصالحه.

وفيما يتعلق بنشاطات بعض السفارات التي يجري الحديث حولها فمن المعلوم ان الاعراف والاتفاقيات الدبلوماسية توضح النشاطات المشروعة وتميزها عن غيرها وهناك اجراءات معينة على السفارات اتباعها لتنظيم اتصالاتها الرسمية والوزارة لا تقصر في التذكير بتلك الاجراءات عندما تبلغ بآية تجاوزات عليها وهذا يستدعي تعاوناً وثيقاً من كافة الجهات سواء فيما يتعلق بترتيب اللقاءات او بآية امور اخرى يتوجب ابلاغ الخارجية بها.

واجد ان اثاره هذا الموضوع تستدعي دراسة مفصلة للنشاط الدبلوماسي في الاردن اذ انني اعتقد ان سفارات كثيرة غير تلك التي يجري الحديث حولها تقوم ايضا بنشاطات قد تتعارض مع الاعراف الدبلوماسية.

انني اقر ان طبيعة البلد والحرية التي تسود قد تسهل مثل تلك التجاوزات وارى ان تواجه التجاوزات الواضحة المتعلقة بموضوع الحظر الاقتصادي مثلاً بان تقوم الجهات التي تتوفر لديها معلومات حولها بابلاغها بما تقوم به من مطلوب، اما بالنسبة للموضوع بشكل عام فقد

يكون من المناسب البدء تدريجياً بتصحيح الامور بما يجتهد امنا الوطني. وقد قمنا مؤخراً بالطلب من السفارات للالتزام بترتيب المواعيد الرسمية من خلال الوزارة على سبيل المثال اعتراض السفن في مضائق تيران ولقد اجرت الحكومة وعلى مستويات مختلفة اتصالات متعددة مع الولايات المتحدة حول هذا الامر وابلغناها اننا نعتبره عملاً غير قانوني.

كما طلبنا من اللجنة المشكلة من قبل مجلس الامن ارسال مراقب او مراقبين من الامم المتحدة للتحقق من التزامنا بقرارات مجلس الامن وقد وافقت اللجنة على هذا الطلب ونحن بانتظار اجراء الترتيب اللازم والمناسب بهذا الخصوص.

كما وجهت مؤخراً رسالة الى وزير الخارجية الامريكي اوضحت فيها معارضتنا لما يجري ضد الملاحقة من والى ميناء العقبة - وانا نحتفظ بحقنا في المطالبة بالخسائر التي تلحق بالاقتصاد الوطني ومصالح الاردنيين نتيجة لذلك.

هذا ما لدي بالنسبة للأزمة التي نحن بصدد بحثها واود ان اقول بانني على مدى الاشهر الثلاثة الماضية قد التقيت اكثر من اربعين وزير خارجية. وكان لدى بعض هؤلاء صور مشوهة عن هذا البلد وان محاولات الدس المستمر ضد هذا البلد للذيل من مصداقته ومن سيادته هو الشيء الذي يفرض علينا الاتصال المستمر والتعامل الهادئ الذي يكون بالشكل المناسب وليس بالضرورة من خلال اجهزة

الاعلام والصحافة لبيان ما قام به الاردن ويقوم به.

ان الظرف الذي يمر بالاردن يجب ان يقدر واعتقد ان معظم الاخوة النواب يقدرون تماماً حساسية الظروف والوضع ودقة التعامل مع هذا المشكل الرئيسي.

بذلك ارجو ان اكون قد اجبت على الاستجواب او الاستفسار او السؤال واذا كان هناك اي موضوع اخر قد يطرح فانا على اتم الاستعداد للاجابة. وشكراً.

سعادة رئيس المجلس : شكراً معالي وزير الخارجية، حسب ما جاء في المادة (٩٦) من النظام الداخلي، يطلب تحديد موعد للمناقشة، استاذ ليث الشيبات.

السيد ليث الشيبات : شكراً سيدي الرئيس، أولاً ارجو ان نحسم قضية اللقب الذي نخاطب به رئيس مجلس النواب، وانني لا ارضى ان نخاطب رئيس مجلسنا بسعادة رئيس مجلس، ولا ارضى باقل من دولة، او فخامة او سيادة، فنحن اذا كان النواب يوصولون رئيساً لمجلسهم، فيستطيعون ان يعطوه لقباً مساوياً للقب وزير هذه مشكلة، نحن على الأقل لا نريد ان نخاطب، فليكن السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم، السيد النائب المحترم وهذا افضل، النقطة الثانية، يا سيدي، بالنسبة لتحديد الموعد، ارى ان نحدد الرئاسة الموعد للمناقشة، والمناقشة نحدد ليس كما جاء به بعض النواب انه بعد الاستماع لمعالي الوزير، فطالما استمع الوزير يحدد الموعد. ثالثاً، قضية

الاستجواب او عدم الاستجواب، الامر حقيقة عائد لهذا المجلس، للنواب ولاشخاص النواب، نحن الذين نقرر ان كان الامر يستدعي استجواباً او غير ذلك، والا فستأخذ التصرفات في المستقبل على غير الجدية التي نريد لمجلس النواب ان يرتقي اليها، مع احترامي ومحبي للمستجوب، مثل هذا الامر الذي جاء به، لتحديد للتصرف هو واضح، المخالفة الذي يقتضي رفع الموضوع لاستجواب لا يمكن ان يكون سؤالاً، يستمع للاجابة فيجب الزميل النائب، ثم نرى جميعاً اذا اراد اي من النواب ان يستجوب حسب النظام الداخلي، لأي من النواب ان يستجوب بعد ذلك بنفس الموضوع ولكن ليس في نفس الجلسة، فارجو ان نحسم موضوع من يستجوب او من يسأل في النهاية قد نصل الى ان النائب قد يستطيع ان يحقق ما تفضل به الزميل ذوقان الهنداوي، ان نجاح هذا المجلس وفشله، اسمحو لي ان اكرر مرة اخرى هو بمقدار حسن تعاملنا مع نظامنا الداخلي وان تستخدمها بما يليق بالمقام وشكراً.

سعادة رئيس المجلس : شكراً، وحسب ما جاء في النظام الداخلي يكون موعد المناقشة قبل اسبوعين من تاريخه، الاربعاء، بعد الاربعاء القادم، اسبوعين من تاريخه، البند الاخر، اذا سمحتم حسب النظام الداخلي، تابعنا سواد النظام الداخلي فيما يخص الاستجواب، وتم الاستماع الى الاخوان ورد معالي وزير الخارجية، وحسب ما جاء في النظام يحدد قبل اسبوعين من تاريخه يوم الاربعاء بعد الاربعاء القادم. تفضل.

هكذا من الأهل

السيد جمال الخريشه: شكراً سيدي الرئيس، السؤال المقدم من الزميل احمد، جميعنا اتفقنا هل سؤال ام استجواب، واصبح هذا الشيء واضح من قبل الزميل او من اي زميل اخر، وما دام انه استمعنا نحن الى جواب من دولة الرئيس واضح، ومن معالي الوزير، وهناك خلاف بيننا وبين زميلنا في كيفية السؤال، فانا بقتراح ان يكون الجواب المقدم من دولة الرئيس ووزير الخارجية كاف والانتهاه من هذا الموضوع لا احد فينا ينكر دور وزارة الخارجية، ليست بمجاملة، لانه وزير الخارجية موجود، انما جهود وزارة الخارجية جهود ملموسة ولا اعتقد من الحكمة والمنطق ان نتجاوز هذا الموضوع، وشكراً.

السيد رئيس المجلس: نقطة نظام، الدكتور عوني البشير. الدكتور عوني البشير: شكراً سيادة الرئيس، المادة (٩٦) من النظام الداخلي تنص على انه: يحدد المجلس موعد المناقشة بعد سماع اقوال الوزير بحيث لا يقل عن ثمانية ايام الا اذا رأى المجلس وجهاً للاستعجال ووافقة الوزير. فبرأيي ان نطرح هل نريد موعداً لمناقشة هذا الموضوع او لا نريد، بالتصويت.

سعادة رئيس المجلس: استاذ حسني. السيد حسني الشيبان: بعد ان تقرر السير بالاجراءات على اعتباره استجواباً، واجاب الوزير عليه على اعتباره استجواباً، وارى ان نستمع باستكمال الاجراءات ونحدد الموعد، واي نقاش في غير ذلك يعتبر عوده عما قررهنا وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: سنداً لاحكام النظام الداخلي، ارجو السير في البند الذي يليه، تفضل معالي وزير البلديات. وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة: شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة ما تفضل به الدكتور عوني البشير هو بالحقيقة عين النظام، لانه في المادة (٩٦) من النظام الداخلي: يحدد المجلس موعد المناقشة، ولم يقل النظام رئيس المجلس، فإذا كان المجلس لا يرى ضرورة لتحديد موعد للمناقشة فيطرح على المجلس هذا الامر، هذا هو النظام وهذا هو تطبيق النظام.

سعادة رئيس المجلس: النظام الداخلي او سمحت واضح، بعد ان قبلنا جميعاً الاستماع الى جواب معالي الوزير، انتهى الموضوع، ويحدد موعد المناقشة، وانا احترم واقدر كل ما قاله الاخوان من اجابات، فيقال مثل هذا الكلام في جلسة مناقشة، اذاً يكون بعد اسبوعين موعد المناقشة ويسدي كل اخ من الاخوان ما عنده، السيد الامين العام البند الذي يليه.

٢ - السيد الامين العام: الاستجواب رقم (٢) تاريخ ١١/٢٠/١٩٩٠، المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي، الموجه الى معالي وزير الاعلام، حول دور أجهزة الاعلام الرسمية والشعبية في ايضاح الموقف الأردني في أزمة الخليج.

سعادة رئيس مجلس النواب الأكرم بعد التحية: فارجو توجيه الاستجواب التالي الى معالي وزير الاعلام، في اول جلسة للمجلس، واقبلوا فائق الاحترام. الاستجواب:

اسام الأحداث المتتالية، فلان وزارة الاعلام بأجهزتها لا تكن بالمستوى المطلوب في توضيح الصورة الصحيحة لمواقف مولاي الشريف الحسين المفسدى، والسياسة الأردنية وانها في كثير من الحالات قد تناولت الأمور بصورة عادت بالسوء والسلبية على الأردن ومواقفه. أطلب استجواب معالي وزير الاعلام وبيان ما قدمت وزارة الاعلام ووزيرها في ترجمة مواقف الحسين المفسدى، وابرار الصورة الصحيحة للأردن الى الخارج والداخل، خاصة وأن الوزارة لم تستغل حضور الزخم الاعلامي الغربي الذي كان موجوداً في البلاد على اثر اندلاع أزمة الخليج.

إننا بحاجة لإعادة النظر في جميع مواقع المسؤولية والعقليات في الوزارة وبرامجها، وطريقة تناولها للأشياء، وهو ما نبه اليه الزملاء النواب الكرام عدة مرات في مناسبات متباعدة تحت قبة البرلمان وخارجها.

واقبلوا مساعدتكم فائق الاحترام

النائب د. احمد عويدي العبادي

سعادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على مناقشة هذا الموضوع في نفس الموعد بعد اسبوعين؟ الجميع: موافقون. سعادة رئيس المجلس: تفضل استاذ ليث.

السيد ليث الشيبان: شكراً سيدي الرئيس، اولاً اذا اردنا ان نعتبر هذا استجواب وهو في الحقيقة ليس استجواب، مطلقاً، يعني ارجو من زميلي واخي ان يجعله سؤالاً، ويستمع للجواب، ثم اذا لم يعجبه، فنحن وايه نستجوب ان شاء الله. واذا اردتم ان تعتبروه استجواب، فللوزير ان يقرر، متى يجيب على ان لا يزيد عن مدة معينة، ثم يعين موعد للنقاش. حسب المادة (٩٦)، فالموعد الذي حدد للسيد الوزير ليس موعد النقاش في المجلس انما موعد اجابته هو. وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: دولة الرئيس. دولة رئيس الوزراء: شكراً سيدي الرئيس، الواقع، ما يرغب ان اقدم نفسي في موضوع، يتعلق باخواني وفي نظامهم الداخلي، ولكن ارجو من الاخوة النواب ان يعودوا الى مكتبة هذا المجلس الكريم، وهناك كتاب حول موضوع الاستجوابات صادر عن مجلس النواب المصري منذ اثنا عشر عاماً، واطلعت عليه وفيه، بموضوع الاستجواب، واذا لم تتوفر شروط الاستجواب يحق للمجلس ان يعزل الاستجواب الى سؤال، نعم، حق المجلس في هذا الكتاب وهو موجود في هذه المكتبة المفروضة ان يحول الاستجواب عندما لا تتوفر عناصر

الاستجواب، حق المجلس، تحويله الى سؤال، هذا ما اردت به فقط لفت عناية المجلس في هذا الموضوع ليس الا وشكراً.

سماعة رئيس المجلس: شكراً دولة الرئيس، اذا سمحتم، عندنا جدول اعمال، نقطة نظام، تفضل.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس، نقطة النظام التي اردت ان اثيرها، ان العبره لضمون ما ورد في هذا الاستجواب، الزميل يقول استجواب معالي وزير الاعلام وبيان ما قدمته الوزارة، يعني هو يسأل عن واقعة يجهلها، وهذا يجعلني اقول ان هذا سؤالاً وليس

الزميل يستفهم عن واقعة ما يقول انها غير موجودة قال يستفهم منها استفهاماً عن الذي قامت به، وهذا هو السؤال حسب تعريفي للنظام الداخلي، ونحن يجب ان نطبق النظام وان نطبق النظام على هذا ونقله الى سؤال. هذا رأيي وشكراً.

سماعة رئيس المجلس: شكراً استاذ سليم، ما ذكره الاخوة النواب والحكومة سيناقش في الموعد المحدد ويتم توضيح لهه الملابس، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام:



٥. أ - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (١٩٦١) تاريخ ١٢/٨/١٩٩٠، والمتضمن إعادة مشروع قانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠.

استجواباً، حتى ولو كانت كتابته بكلمة استجواب، هذا سؤال يستفهم زميلنا، وما اشار اليه دولة الرئيس هو موجود عندنا وقرأناه وهناك نص بشأنه، هذا يا سيادة الرئيس سؤال،

عقد الجلسة الرابعة من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة في ٢٨/١١/١٩٩٠ م. ٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الاعيان

الرقم م ق / ٢٢ / ١٩٦١

التاريخ ١٢/٨/١٩٩٠

الموافق ٢١/١/١٤١١

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

بالاشارة الى كتاب معاليكم م ق

١٦٧٥/٢٢ تاريخ ١٢/٧/١٩٩٠.

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثالثة من

الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة بتاريخ

١٩٩٠/٨/٧، الموافقة على قبول مشروع قانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة، مع اجراء التعديلات عليه والذي سبق لمجلس النواب الموقر رفضه.

لذا، فاني اعيد لمعاليكم مشروع القانون بالصيغة التي وافق عليها مجلس الاعيان، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الموقر. لاجراء المقتضى.

واقبلوا احترامي

رئيس مجلس الاعيان

أحمد اللوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع معدل لقانون
التعليم العالي لسنة ١٩٩٠

كما وافق عليه مجلس الاعيان:

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم «٢٨» لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل، وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل بالغاء التعريف المخصص لكل من (الوزراء) و (الوزير) و (الامين العام) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي:

الوزارة - وزارة التربية والتعليم.

الوزير - وزير التربية والتعليم.

الامين العام - امين عام المجلس.

المادة ٣ - يلغى العنوان (وزارة التعليم العالي) الواردة قبل المادة (٤) من القانون الاصيل.

المادة ٤ - تشكيل مجلس التعليم العالي :-

تعدل المادة (٧) من القانون الاصيل بالغاء نص كل من الفقرتين (أ) و (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

هكذا من الأشهر

سماعة رئيس المجلس: بما ان اللجنة القانونية ولجنة التربية قد ناقشوا الموضوع سابقاً، هل يوافق المجلس الكريم على إحالته للجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم.

الجميع: موافقون.

السيد رئيس المجلس: تفضل استاذ فارس.

السيد فارس النابلسي: شكراً سيادة الرئيس، فيما يتعلق بحالة القانون فقد بحث في اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم ويبحث في مجلس النواب وقرر في رفضه، لماذا يعاد الآن للجان، طالما انه اللجنة بحثته وقررت رفضه، وقرر المجلس قرار اللجنتين الكريمتين، فلماذا الان اعادته للجنة، الآن هو معروض على المجلس، هل المجلس يريد ان يبقى على قراره السابق ام عنده رأي آخر، فلماذا يحال الى اللجان.

سماعة رئيس المجلس: شكراً استاذ فارس، هناك تعديلات اجريت، فتدرس هذه التعديلات من قبل اللجنتين وتعاد لمجلسكم بأسرع وقت ممكن. اذا يحال للجنة التربوية واللجنة القانونية، السيد الأمين العام تفضل. السيد الأمين العام: ب . ثلاثة كتاب

دولة رئيس مجلس الأعيان رقم (١٩٦٢) تاريخ ١٢/٨/١٩٩٠، والمتضمن اعادة مشروع قانون الجامعات الأردنية لسنة ١٩٩٠.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الأعيان

الرقم م ق / ٢٢ / ١٩٦٢

التاريخ ١٢/٨/١٩٩٠

الموافق ٢١/١/١٤١١

معالي رئيس مجلس النواب المكرم بالإشارة الى كتاب معاليكم م ق / ٢٢ / ١٧٢١ تاريخ ١٦/٧/١٩٩٠

قرر مجلس الأعيان في جلسته الثالثة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة بتاريخ ٧/٨/١٩٩٠، الموافقة على قبول مشروع قانون الجامعات الأردنية كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات عليه والذي سبق لمجلس النواب رفضه.

لذا، فاني اعيد لمعاليكم مشروع القانون بالصيغة التي وافق عليها مجلس الأعيان، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الموقر. لاجراء المقتضى.

واقبلوا احترامي

رئيس مجلس الأعيان

احمد اللوزي

مشروع قانون الجامعات الاردنية لسنة ١٩٩٠

التعديلات التي اجراها مجلس الاعيان على مشروع القانون

اولا: المادة (٢) المعدلة للمادة (٥) من القانون الاصيل:

١ . وافقت اللجنة على قبول الفقرة (ج) كما وردت من الحكومة بالمشروع.

ب . تعديل الفقرة (د) من المادة (٢) من المشروع على الوجه التالي:

اضافة عبارة (لمدد محدوده) بعد عبارة (عند الضرورة) الواردة فيها.

ثانيا: المادة (٣) المعدلة للمادة (٦) من القانون الاصيل:

١ . الموافقة على الفقرة (أ) كما وردت من الحكومة بالمشروع.

٢ . تعديل الفقرة (ب) وذلك اضافة العبارة (بتنسيب من مجلس الوزراء) بعد عبارة (باراده ملكية سامية) الواردة فيها.

٣ . الموافقة على الفقرات ج، د، هـ، و، كما وردت من الحكومة بالمشروع.

ثالثا: المادة (٤) المعدلة للمادة (٧) من القانون الاصيل:

١ . الموافقة على الفقرة (أ) كما وردت من الحكومة بالمشروع.

٢ . تعديل الفقرة (ب) بشطب كلمة (رسم) والاستعاضة عنها بكلمة (اقرار).

٣ . الموافقة على الفقرات ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، كما وردت من الحكومة بالمشروع.

٤ . شطب الفقرة (ى) واعادة ترقيم ما بعدها.

٥ . ثم قررت اللجنة اضافة الفقرتين التاليتين الى المادة نفسها.

الفقرة ك- التنسيب الى مجلس التعليم العالي بمقادير الرسوم التي تتقاضاها الجامعة من الطلبة.

الفقرة ل- مع وراعاة احكام الفقرة السابقة للمجلس اقرار الرسوم والاجور التي تتقاضاها الجامعة عن أي من خدماتها. واعادة ترقيم الفقرة الاخيرة.

رابعا: المادة (٥) المعدلة للقانون الاصيل:

١ . وافقت اللجنة على البنود:

أولا: موافقة عليه كما ورد بالمشروع.

ثانيا: موافقة عليه كما ورد بالمشروع.

رابعا: موافقة عليه كما ورد عليه بالمشروع.

٢ . وفيما يتعلق في البند الثالث قررت اللجنة الغاء المادة (٢٥) من القانون الاصيل.

هكذا من الأشهر

سعادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على إحالة للجنة القانونية والتربية؟ تفضل أستاذ ليث.

السيد ليث الشيبيلات: أرجو أن يطرح على السادة الأخوة النواب، هل يقبل أن ترسلوه إحالة إلى اللجان أو أن يبحث هنا، لا نقل أي لجنة، المبدأ، من حيث المبدأ، وعلى الأغلب سيحال للجان، أما جميع القوانين القادمة من الحكومة والعائلة من مجلس الأعيان، أن يبحث مبدأ ادخال القانون إلى هذا المجلس أو رفض مبدأ ادخال القانون إلى هذا المجلس، وعلى مجلسنا هذا الجديد أن يرفع مستوى الممارسة والاداء في هذا المجلس فوق ما كنا نشكي منه في المجالس السابقة والتي كنا نقول أن سبب أدائها هو لأنها غير منتخبة انتخابات صحيحة، كل تصرف تقوم به الآن يحسب علينا كيف نتصرف، القوانين تقرأ قراءة أولى والقراءة الأولى هي للأسباب الموجبة أن كانت قانوناً من الحكومة أسباب رد الأعيان لهذا القانون ويطلع المجلس على الأسباب الموجبة للإجراء، أما إجراء الإحالة هذا القانون إلينا أو الأسباب الموجبة لإعادة القانون إلينا ويقرر هل يقبل أعداده وادخاله إلى المجلس وبالتالي إلى أي لجنة أو أن يرفض وإن ثبت الأمر من الآن وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: شكراً أستاذ ليث، معالي وزير الأوقاف.

معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية: شكراً سعادة الرئيس، قد يوافق المجلس على كلام النائب المحترم، على ما أبداه من وجهة نظر، لكن باعتقادي، أجد أنه طرح هذا الموضوع بعد أن قرر المجلس في

القانون السابق بالأحالة، فمعنى ذلك أننا وافقنا من حيث المبدأ على إحالة القوانين التي أعيدت من مجلس الأعيان إلى اللجان المختصة في هذا الموضوع فإثارة هذا الموضوع بعد إقراره والسير عليه باعتقادي هذا من باب تأخر الأمور وليس استباق الأمور وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: الذي ذكره الاخوان، كأنه هناك خلاف في الموضوع، مجلس الأعيان أجرى هذه التعديلات واعادها اليكم، أرى أنه من الناحية الفنية أن تنظر اللجنتين القانونية والتربية بهذه التعديلات وتقدمها لكم بأسرع وقت ممكن، فهل يوافق المجلس الكريم على إحالة للجنة القانونية والتربية؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

مشاريع القوانين الواردة من الحكومة لاحتالها على اللجان المختصة:

١ - مشروع قانون محكمة بلدية الكرك لسنة ١٩٩٠.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم م ح ٩٠٤١/٢٤

التاريخ ١٤١٠/١٢/١٨

الموافق ١٩٩٠/٧/١٠

معالي رئيس مجلس النواب

ابحث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من مشروع قانون محكمة بلدية الكرك لسنة ١٩٩٠، يشكله الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٧/٧، مع الأسباب الموجبة له، رجاء إحالته إلى مجلس

النواب للنظر في إقراره.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة / إلى دولة رئيس مجلس الأعيان / مع

نسختين من مشروع القانون.

قانون محكمة بلدية الكرك

رقم () لسنة ١٩٨٩

المادة (١) :- يسمى هذا القانون (قانون محكمة بلدية الكرك لسنة ١٩٨٩) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) :- تحدث في مدينة الكرك محكمة تدعى (محكمة بلدية الكرك).

المادة (٣) :- أ (تتألف هذه المحكمة من قاض منفرد ويعين لها قاض أو أكثر حسب الحاجة وذلك بالطريقة التي يعين بها القضاة النظاميون وتنعقد في المكان الذي تعده لها بلدية الكرك بموافقة وزير العدل.

ب (يعين لهذه المحكمة مدع عام يتولى إمامها وظائف وصلاحيات المدعي العام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية وذلك في الجرائم والمخالفات الداخلة ضمن اختصاصها بمقتضى أحكام هذا القانون وأية تعديلات تطرأ عليه وإلى أن يعين مدع عام تقوم المحكمة بوظائفه.

ج (يعين بهذه المحكمة كنية بالطريقة التي يعين بها كنية المحاكم النظامية أما المحضرون والأذنة فيعينون من قبل وزير العدل بتنسيب أمين عام الوزارة.

المادة (٤) :- أ (تلتزم بلدية الكرك بنفقات إنشاء هذه المحكمة وما تحتاج إليه من سجلات وأوراق ومطبوعات كما تلتزم بدفع رواتب القضاة والموظفين من صندوقها الخاص.

ب (تلتزم بلدية الكرك بالمنح والنفقات وبدل التنقلات والملاوات التي يستحقها قضاة وموظفو هذه المحكمة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات التي تنطبق على القضاة النظاميين وعلى موظفي المحاكم.

ج (تعتبر خدمة قضاة محكمة البلدية وموظفيها المصنفين خدمة مقبولة للتقاعد لغايات قانون التقاعد المدني وعلى البلدية أن تحسم من رواتبهم عائدات التقاعد وترسلها شهرياً إلى صندوق الخزينة الذي يعتبر بعد ذلك مسؤولاً بآية حقوق تقاعدية تترتب لهم عند انتهاء خدماتهم.

المادة (٥) :- تخضع محكمة بلدية الكرك وموظفوها لإشراف وزارة العدل وتسري عليهم جميع

هكذا من الأشغال

القوانين والأنظمة والتعليمات التي تنطبق على محاكم الصلح وموظفي المحاكم النظامية.

المادة (٦) :- أ (يجوز لوزير العدل أن يتدب من وقت لآخر قاضي بلدية الكرك أو المدعي العام ليقوم بوظيفة قاضي صلح أو مدعي عام في أية محكمة أخرى كما يجوز له أن يتدب أي قاض صلح أو مدعي عام ليقوم بوظيفة قاض أو مدع عام في محكمة بلدية الكرك.

ب (للمدعي العام لدى محكمة بلدية الكرك عند الضرورة حق ممارسة وظيفة قاض في هذه المحكمة بأمر انتداب من وزير العدل أو المجلس القضائي شريطة أن لا يتولى القضاء في دعوى مارس فيها وظيفة المدعي العام.

المادة (٧) :- أ (يكون لمحكمة بلدية الكرك صلاحية النظر والبت في كافة الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافاً لأحكام القوانين التالية مع تعديلاتها والأنظمة الصادرة أو التي ستصدر بمقتضاها.

- ١ (قانون البلديات لسنة ١٩٥٥.
- ٢ (قانون الملايا لسنة ١٩٢٦.
- ٣ (قانون الحرف والصناعات لسنة ١٩٥٣.
- ٤ (قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٥٤.
- ٥ (قانون أمراض الحيوانات لسنة ١٩٥٤.
- ٦ (قانون الأوراق والمقاييس لسنة ١٩٥٣.
- ٧ (قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية لسنة ١٩٥٥.
- ٨ (قانون داء الكلب رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٤.
- ٩ (الجرائم المشار إليها في المواد ٢١ مكررة و ٢٨، ٢٩، ٣٣، ٣٥ من قانون الصحة العامة لسنة ١٩٦٢.

ب (تحكم المحكمة بالاضافة الى العقوبات التي تفرضها بازالة اسباب المخالفات وبالتعويض الناشئ عن الضرر الذي لحق بالبلدية من جرائمها.

المادة (٨) :- يكون لمدعي عام محكمة البلدية ولقاضي هذه المحكمة في حالة عدم وجود مدع عام صلاحية تنفيذ الأحكام التي تصدرها محكمة البلدية كما يكون لها صلاحية تنفيذ الأحكام التي صدرت أو تصدر عن المجالس العسكرية للقوات المسلحة أو الامن العام بشأن الجرائم التي ترتكب ضد القوانين المشار إليها في المادة السابقة بالتعاون مع المستشار الحقوقي للقوات المسلحة والجهات المختصة في مديرية الامن العام.

المادة (٩) :- تعتبر محكمة بلدية الكرك محكمة صلح من جميع الوجوه وتسير الاجراءات فيها بداية واستثناءاً وفق قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

عضر الجلسة الرابعة من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة في ١١/٢٨/١٩٩٠ م. ٣٥

المادة (١٠) :- أ (تدفع الغرامات والرسوم التي تحكم بها محكمة البلدية الى صندوق البلدية وعند عدم الدفع يجري تبديلها بالحبس وفق أحكام قانون العقوبات.

ب (لقاضي البلدية حق تبديل عقوبة الحبس بالغرامة طبقاً لأحكام قانون العقوبات أو أي تعديل يطرأ عليه.

المادة (١١) :- التبلغات التي تتطلبها اجراءات محكمة البلدية يقوم بها محضرو هذه المحكمة ورجال الشرطة وفقاً لأحكام القانون.

المادة (١٢) :- أ (ترسل محكمة البلدية جدولاً بالأحكام التي تصدرها في كل خمسة عشر يوماً من كل شهر الى النائب العام كما ترسل القضايا المفصلة لديها خلال عشرة ايام من تاريخ الفصل فيها الى مدعي عام محكمة البلدية عند وجوده أو الى مدعي عام الكرك عندما لا يكون للمحكمة مدعي عام.

ب (للنائب العام والمدعي العام المختص حق استئناف القرارات التي تصدرها هذه المحكمة خلال المدة المخولة لكل منها في قانون محاكم الصلح.

المادة (١٣) :- لا يؤثر هذا القانون في صلاحية المحاكم للنظر والبت في القضايا القائمة أمامها بصورة صحيحة اما الاحكام التي تصدر في هذه القضايا والاحكام التي صدرت قبل صدور هذا القانون ولم يتم تنفيذها فتودع الى محكمة البلدية لتنفيذها.

المادة (١٤) :- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

سعادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على إحالة اللجنة القانونية؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢ - مشروع قانون محكمة بلدية المرقى لسنة ١٩٩٠.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٢٣ / ٩٠٤٢

التاريخ ١٨ / ١٢ / ١٤١٠

الموافق ١٠ / ٧ / ١٩٩٠

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من
(مشروع قانون محكمة بلدية المرقى لسنة
١٩٩٠) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في

جلسته المنعقدة بتاريخ ٧/٧/١٩٩٠، مع
الاسباب الموجبة له، رجاء إحالته الى مجلس
النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان / مع
نسختين من مشروع القانون.

هكذا من الأشغال

قانون رقم () لسنة ١٩٨٩
قانون محكمة بلدية المرق

المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون محكمة بلدية المرق لسنة ١٩٨٩) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) : تحدث في مدينة المرق محكمة تدعى (محكمة بلدية المرق) وتعتبر محكمة صلح من جميع الوجوه.

المادة (٣) : أ (تتألف هذه المحكمة من قاض منفرد ويعين لها قاض أو أكثر حسبما تقتضيه الحال وذلك بالطريقة التي يعين بها القضاة النظاميون وتتخذ في المكان الذي تعدد لها بلدية المرق بموافقة وزير العدل.

ب (يعين لهذه المحكمة مدع عام يتولى امامها وظائف وصلاحيات المدعي العام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية وذلك بالجرائم والمخالفات الداخلية ضمن اختصاصها بمقتضى احكام هذا القانون رأي تعديلات تطرأ عليه، والى أن يعين مدع عام يقوم قاضي المحكمة بمهام وظيفته.

ج (يعين لهذه المحكمة كنية بالطريقة التي يعين بها كنية المحاكم النظامية اما المحضرون والاذنة فيعينون بقرار من وزير العدل بناء على تنسيب امين عام وزارة العدل.

المادة (٤) : تخضع محكمة بلدية المرق وموظفوها لاشراف وزارة العدل وتسري عليهم القوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على محاكم الصلح وعلى موظفي وزارة العدل.

المادة (٥) : أ (تلتزم بلدية المرق بنفقات انشاء هذه المحكمة وما تحتاج اليه من سجلات وأوراق ومطبوعات كما تلتزم بدفع رواتب وعلاوات القضاة والموظفين ونفقاتهم الاخرى من صندوقها الخاص وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على القضاة النظاميين وعلى موظفي وزارة العدل.

ب (تعتبر خدمة القضاة والموظفين المصنفين في محكمة البلدية خدمة مقبولة للتقاعد لغايات قانون التقاعد المدني وتتولى البلدية حسم عائدات التقاعد من رواتبهم وارسالها شهريا الى صندوق التقاعد.

المادة (٦) : أ (لووزير العدل أن يتدب أي من القضاة في محكمة بلدية المرق أو المدعي العام فيها ليقوم بوظيفة قاضي صلح أو مدعي عام في أي محكمة أخرى كما يجوز له

أن يتدب أي قاضي أو مدعي عام ليقوم بوظيفة قاض أو مدع عام في محكمة بلدية المرق.

ب (لووزير العدل أن يتدب مدعي عام محكمة بلدية المرق ليعمل قاضيا في هذه المحكمة شريطة أن لا ينظر في دعوى مارس فيها وظيفة المدعي العام.

المادة (٧) : أ (تختص محكمة بلدية المرق في النظر والفصل في الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافا لاحكام القوانين التالية والانظمة الصادرة أو التي تصدر بمقتضاها والتعديلات التي تطرأ على هذه القوانين والانظمة أو تحل محلها.

١ (قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥.

٢ (قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦.

٣ (قانون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤.

٤ (قانون رخص المهن رقم (٢) لسنة ١٩٧٩.

٥ (قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية رقم (٣) لسنة ١٩٧٩.

٦ (قانون الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣.

٧ (الجرائم المتعلقة بالمكافرة الصحية ومكافحة الملاريا المنصوص عليها في الفصول التاسع والعاشر والثاني عشر على التوالي من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١.

٨ (الجرائم المتعلقة بمكافحة أمراض الحيوان والحجر البيطري المنصوص عليها في الفصلين الاول والثاني من الباب العاشر من الكتاب الثاني من قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ والجرائم المتعلقة ببيع الحيوانات وسلخها المنصوص عليها في الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني من القانون المذكور.

٩ (قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٢.

ب (تحكم هذه المحكمة بازالة المخالفات وبالتعويض عن الضرر الذي لحق بالبلدية من جرائمها وذلك بالإضافة الى العقوبات التي تختص بالنظر فيها.

المادة (٨) : يكون للمدعي عام محكمة بلدية المرق وللقاضي في هذه المحكمة في حالة عدم وجود مدع عام صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية كما يكون لأي منها صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها أو أصدرتها المجالس العسكرية للقوات

هكذا من الأشهر

المسلحة الاردنية أو الامن العام بشأن الجرائم التي ترتكب ضد القوانين المشار اليها في المادة (٧) من القانون وذلك بالتعاون مع الجهات القضائية المختصة في القوات المسلحة ومديرية الامن العام.

المادة (٩) : أ (١) تدفع الرسوم والغرامات التي تستوفها أو تفرضها محكمة بلدية المرق الى صندوق البلدية وعند عدم دفع الغرامة المحكوم بها يتم تحويلها الى الحبس وفقا لاحكام قانون العقوبات المعمول به.

ب (١) لفاضي محكمة بلدية المرق حق تحويل عقوبة الحبس الى الغرامة طبقا لاحكام قانون العقوبات.

المادة (١٠) : يقوم محضرو محكمة بلدية المرق ورجال الشرطة بالتبليغات التي تتطلبها اجراءات هذه المحكمة.

المادة (١١) : أ (١) ترسل محكمة بلدية المرق جدولاً بالاحكام التي تصدرها مرة كل خمسة عشر يوما الى النائب العام كما ترسل القضايا الفصوله لديها خلال عشرة أيام من تاريخ الفصل فيها الى مدعي عام محكمة البلدية عند وجوده أو الى مدعي عام المرق عندما لا يكون للمحكمة مدع عام.

ب (١) للنائب العام ولدعي عام المرق اذا لم يكن لمحكمة بلدية المرق مدع عام استئناف الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية خلال المدة المحددة لذلك في محاكم الصلح.

المادة (١٢) : تستمر المحاكم الاخرى في النظر والفصل في القضايا القائمة لديها واصبحت من اختصاص محكمة بلدية المرق عند العمل بهذا القانون ونحال الاحكام التي تصدر فيها الى محكمة بلدية المرق لتنفيذها واما الاحكام التي صدرت قبل ذلك ولم يتم تنفيذها فتودع الى محكمة بلدية المرق لتنفيذها.

المادة (١٣) : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

عقد الجلسة الرابعة من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة في ٢٨/١١/١٩٩٠ م. ٣٩

معاودة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية؟
الجميع : موافقون.

السيد الامين العام:

٣ - مشروع قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٩٠.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم أم ١١٤١٢/٩

التاريخ ١٤١١/٢/١٤

الموافق ١٩٩٠/٩/٤

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة

المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) : تعدل المادة (١٥) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (د) التالية اليها:

د (١) الاراضي التي يجري التصرف بها بالبيع والهبة والمبادلة والتخارج بين الاصول والفروع حتى الدرجة الثالثة وبين الزوجين وبين الاخوة والاخوات وبين الشركاء في القطعة المفوضة.

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون ادارة املاك الدولة

نصت المادة (١٥) من قانون ادارة املاك الدولة رقم (١٧) لسنة ١٩٧٤ على منع الشخص الذي فوض اليه ملك من املاك الدولة من بيعه أو هبته أو مبادلته بملك آخر الا بعد مرور عشر سنوات على الاقل من تاريخ تسجيل الملك باسمه، كما تضمنت تلك المادة استثناءات لحالات معينة من تلك الاحكام.

وقد وجد من المناسب بعد ان تشعبت نواحي الحياة وصودر قرارات التنظيم التي لا تحيز

(مشروع قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٩٠)، يشكله الذي اقراه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٩/١ مع الاسباب الموجبة له، رجاء احواله الى مجلس النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام

نائب رئيس الوزراء

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان / مع نسختين من مشروع القانون.

هكذا من الأشهر

وتعقياً لذلك فقد اضيفت الى حالات الاستثناءات الواردة في تلك المادة نص الفقرة (د) على الوجه المقترح بالتعديل المرفق.

(مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام لسنة ١٩٩٠)، بشكله

الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة

بتاريخ ١٩٩٠/٩/١، مع الأسباب الموجبة له،
رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فاتقوا الاحترام

نائب رئيس الوزراء

١٠ / ١١ / ١٢ / ١٣ / ١٤ / ١٥ / ١٦ / ١٧ / ١٨ / ١٩ / ٢٠

نسخه / ای دوره (ریس جسس ای یه /)

للمحامين من المبرور القانوني.

مَشْرُوع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون معدل لقانون مؤسسة ادارة وتنمية

أموال الأيتام

المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة ادارة وتنمية أموال الأيتام لسنة ١٩٩٠) ويقرأ القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) : يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصلى ويستعاض عنه بالنص التالى:

المادة ٧

المادة ٧
تودع أموال المؤسسة لدى البنك المركزي الاردني والمجلس ايداع ما يلزم من تلك الاموال
للاتفاق على الائتم في البنوك التي يحددها وبما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية.

المادة (٣) : يلغى نص الفقرة (جـ) من المادة (١٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :

(ج) يعتبر موظفو المؤسسة المصنفون تابعين للتقاعد على حساب الموازنة العامة ويطبق عليهم أحكام قانون التقاعد المدني المعمول به على أن يقوموا بتأدية العائدات التقاعدية واقتطاعها من رواتبهم وإيداعها للخزانة العامة.

الاسباب الموجبة

مشروع القانون المعدل لقانون مؤسسة ادارة وتنمية

أموال الأيتام

تناول المشروع تعديل كل من المادة (٧) والفقرة (جـ) من المادة (١٣) من القانون الأصلي
رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٢ .

١ - اما المادة (٧) فتنص على ان (تودع اموال المؤسسة لدى البنك المركزي الاردني). وبما ان اموال المؤسسة تتكون من اموال الايتام وللحاجة المستمرة لهؤلاء للتقفة، وتسهيلا على أوليائهم وأوصيائهم في الحصول عليها واختصارا لتفقاتهم، فقد تم تعديل هذه المادة على الوجه المرفق بحيث تعطي لمجلس ادارة المؤسسة صلاحية وضع الأموال اللازمة لحاجة الايتام في البنوك التي يحددها، بحيث لا يقتصر وضع تلك الاموال وسحبها على بنك واحد.

٢ - وفيما يتعلق بالفقرة (جـ) من المادة (١٣) فإنها تنص على ان (يطبق على موظفي المؤسسة الخاضعين للتقاعد احكام قانون التقاعد المدني المعمول به) وبما ان مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام مؤسسة رسمية عامة ذات غايات استثمارية تسعى الى اجتذاب الموظفين المؤهلين للعمل لديها والنص الحالي للفقرة المشار اليها لا يحقق تلك الغاية وذلك بعد صدور قرار الديوان الخاص بتفسير القوانين رقم (٣) لسنة ١٩٨٩ ، الذي خلص الى أن موظفي المؤسسة هم موظفون في مؤسسة رسمية عامة وتسري عليهم احكام نظام الخدمة المدنية الا انهم ليسوا جميعا خاضعين للتقاعد ولهذا فقد عدلت الفقرة (جـ) من المادة (١٣) بحيث تصبح خدمة الموظف في المؤسسة مقبولة للتقاعد وتسري عليه احكام قانون التقاعد المدني المعمول به ، مما سيشجع الاشخاص المؤهلين للانخراط بخدمة المؤسسة وكذلك الانبقاء على العاملين فيها .

جلیج

٥ - مشروع قانون معدل لقانون صندوق
شهداء القوات المسلحة الاردنية لسنة
١٩٩١.

بسم الله الرحمن الرحيم
رئاسة الوزراء

الرقم ق م ١٢٢٧١/٥

التاريخ ١٤١١/٣/٦

الموافق ٢/٩/١٩٩٠

معالي رئيس مجلس النواب
ابعث لمعالكم (٢٠٠) نسخة من

مَشْرِع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون معدل لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية

المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) : تعدل الفقرة (أ) من المادة (٥) من القانون الأصلي بإضافة كلمة (والكاملين) الى آخرها.

المادة (٣) : يلغى نص المادة (٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة (٦): يعتبر الاشتراك في الصندوق الزاميا لكل ضابط وضابط صف ولزود ومكلف في القوات المسلحة الأردنية، ويجري اقتطاع الاشتراك شهريا من رواتبهم من قبل المدير المالي وفقا لما يلي :

أ - عقيدتها فوق فلسفة
 ب - رائد، مقدم
 جـ - ملازم، ملازم أول، نقیب

عضو الجلسة الرابعة من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر المتعقد في ٢٨/١١/١٩٩٠ م. ٤٣

د - وکیل، وکیل اول، تعلیم، مرشح، مرشح ۲۰۰ فلس

۱۰۰ فلس

٥٠ فلسا

المادة (6) : يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (8) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة (٨) : أ - يدفع لعائلة الشهيد اعانة فورية وفق النسب التي تقرها اللجنة لمرة واحدة فقط، على ان لا يزيد مقدار هذه الاعانة عن (٥٠٠) خمسمائة دينار، ويناط باللجنة وضع التعليمات الادارية والمالية التي لمحدد أسلوب دفع هذه الاعانة بما في ذلك تسمية افراد عائلة الشهيد الذين ستدفع او تسلم الاعانة اليهم .

الاسباب الموجبة

المشروع القانون المعدل لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الأردنية
ان القانون الاصلي لا ينص على الزام المكلفين بالاشتراك في صندوق الشهداء رغم شمول
ورثة من يستشهد معهم بالاستفادة من الاعانة الفورية والهدايا التي يقدمها الصندوق بمسابات
الاعيان الدينية والوطنية، كذلك فان مقدار الاعانة الفورية نتيجة للمتغيرات الاقتصادية لم يعد
كافيا لتحقيق الغاية المقصودة منها.

كالمبا لتحقيق الغاية المحصودة منها .
ولما كانت اموال الصندوق تتكون بصفة أساسية من بدلات الاشتراك الشهري التي تقتطع من رواتب الضباط والافراد فقد ارتضى ان من الضروري وتحقيقا لمبدأ الالتزامات مقابل الحقوق الزام المكلفين بالاشتراك في الصندوق وقطعاً بدول رمزي شهرياً من رواتبهم ، وبفلس الوقت ربح نسبة الانقطاع الشهري ولذا ما هو منصوب عليه في المشروع مع رفع الحد الاعلى للمقدار الاعانة الفورية من ثلاثمائة دينار الى خمسمائة دينار .

السميد الامين العام :

٦ - مشروع قانون انتقال الأموال غير المنقولة

لجنة ١٩٩٠ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رئاسة الوزراء

الرقم أم ١٢/٧/١٢١٨

التاريخ ١٤١١/٣/٣

الموافق ٢٣/٩/١٩٩٠

معالي رئيس مجلس النواب

اہمیت کے لحاظ سے (۲۰۱) نسخہ من

(مشروع قانون انتقال الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٠) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥/٩/١٩٩٠، مع الاسباب الموجبة له، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان / مع
نسختين من مشروع القانون.

الأسباب الموجبة لمشروع قانون انتقال الاموال غير المنقولة

١ - ان انتقال الاراضي الاميرية للورثة حاليا يتم بموجب قانون انتقال الاموال غير المنقولة العثماني الصادر في ٢١ / ربيع الاول / لسنة ١٣٣١ هـ الموافق ٢١ / شباط / ١٩١٢ م لان المادة (٥٨) من القانون الاساسي لحكومة شرق الاردن لسنة ١٩٢٨ ، قد نصت على أن القوانين العثمانية المنشورة في اول تشرين ثاني لسنة ١٩١٤ أو قبل ذلك تبقى نافذة المفعول الى ان تلغى أو تعدل ، كما ان الفقرة (أ) من المادة (٧١) من الدستور الاردني لسنة ١٩٤٦ قد نصت على مثل ذلك والمادة (١٢٨) من دستور المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٥٢ قد نصت على ان جميع القوانين والانظمة وسائر الاعمال التشريعية المعمول بها في المملكة الاردنية الهاشمية عند نفاذ هذا الدستور تبقى نافذة المفعول الى ان تلغى أو تعدل بتشريع يعد بمقتضاه ولم يصدر أي تشريع اردني ينظم هذا الامر.

٢ - ان قانون انتقال الاموال غير المنقولة العثماني يخالف لاحكام المواريث في الشريعة الاسلامية سواء من حيث تحديد المستحقين أو من حيث مقدار فروضهم وانصباهم أو من حيث مراتبهم بالاضافة الى خروجه عن القاعدة الشرعية التي تجعل للذكر مثل حظ الانثيين فسوى بين الذكر والانثى كما أوجد حق الخلفة أو حق التمثيل ، بمعنى أن فروع الوارث الذي توفي قبل المورث يقومون مقام اصلهم فيأخذون الحصة التي يستحقها لو كان حيا.

٣ - ان حق التصرف في الاراضي الاميرية حق منفرد عن الملكية حسب ما جاء في المواد (١١٩٨ - ١٢٠٤) من القانون المدني ، وقانون التصرف في الاموال غير المنقولة رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٣ ، واصبح اقرب ما يكون الى حق الملكية حيث نصت المادة (٦) من قانون التصرف في الاموال غير المنقولة على ما يلي : (يحق لكل شخص يتصرف في ارض اميرية أو موقوفة بسند تسجيل أن يفرغها فراغا قطعيا أو يؤجرها أو يعيرها أو يضعها تأمينا للدين ... الخ) ولم يبق حاليا أي قيود تذكر على حق التصرف في الاراضي الاميرية سوى انه لا يحق لصاحب حق التصرف أن يوصي به أو يوقفه الا ان قانون تحويل الاراضي من نوع الميري الى الملك رقم (٤١) لسنة ١٩٥٣ يسمح بتحويل اية ارض اميرية الى ملك بقرار من مجلس الوزراء اذا رغب صاحب التصرف وقفها على جهة خيرية.

٤ - يشهد كثير من العلماء المسلمين اثناء اللقاءات التي تتم معهم في المؤتمرات الاسلامية تطبيق هذا القانون المخالف لاحكام المواريث في الشريعة الاسلامية وقد قامت معظم الدول العربية والاسلامية بالغاء العمل بقانون انتقال الاموال غير المنقولة فيما يتعلق بالاراضي الاميرية واصبح انتقالها للورثة يتم حسب احكام المواريث في الشريعة الاسلامية.

٥ - بناء على ما تقدم تم وضع مشروع القانون المقترح حيث تضمن النص على انتقال الاموال غير المنقولة بما فيها حق التصرف في الاراضي الاميرية للورثة ، حسب احكام المواريث في الشريعة الاسلامية وقانون الاحوال الشخصية المعمول به كما تضمن النص على الغاء قانون انتقال الاموال غير المنقولة العثماني واي نص في اي تشريع اردني الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٠ قانون انتقال الاموال غير المنقولة

المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون انتقال الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٠) ويعمل به بعد ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) : يتم انتقال الاموال غير المنقولة بما في ذلك حق التصرف في الاراضي الاميرية للورثة من يتوفى بعد نفاذ احكام هذا القانون وفق احكام المواريث في الشريعة الاسلامية وقانون الاحوال الشخصية المعمول به .

المادة (٣) : يلغى قانون انتقال الاموال غير المنقولة العثماني كما يلغى اي نص في اي تشريع آخر يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة (٤) : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

بسم الله الرحمن الرحيم

ديوان المحاسبة

عمان

الرقم ٤٢٩٩/١٠/٣

التاريخ ١٤١١/٤/٢٤ هـ

الموافق ١٩٩٠/١١/١٢ م

معالي رئيس مجلس النواب

عملا باحكام المادة (٢١) من قانون ديوان

المحاسبة رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢ ، يسري أن

أرفع لمعاليتكم ثمانين نسخة من تقرير ديوان

سماعة رئيس المجلس : هل يسوافق
المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٧ - تلاوة كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة

رقم (٤٢٩٩) تاريخ ١٩٩٠/١١/١٢

والمضمن تقرير ديوان المحاسبة السنوي

الثامن والثلاثين لعام ١٩٨٩ .

هكذا من المأهول

المحاسبة السنوي الثامن والثلاثين لعام ١٩٨٩، متضمناً أعمال ديوان المحاسبة لذلك العام، ليصار الى مناقشة من قبل مجلسكم الموقر.

ولفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس ديوان المحاسبة

الدكتور هاشم الدباس

سعادة رئيس المجلس: الدكتور عبد الله

النور.

السيد الدكتور عبد الله النور: يا سيدي القترح ان يحال للجنة القانونية لانه قانون ادارة اموال الايتم الذي يتحدث عن الاموال ذهب للجنة القانونية، بنفس المنطق، هذه هي الغلات حدثت ويوجد تقارير واري ان يحال للجنة القانونية، بالنسبة لتقرير ديوان المحاسبة، ولذلك يقترح جرباً على نفس النسق ان يحال مثل هذه التقارير على اللجنة القانونية، لان الملاحقة هي الاهم، وليس محتوى التقرير، ماذا يجري بعد ذلك فالتقترح ان يحال على اللجنة القانونية.

سعادة رئيس المجلس: رأيتم كما هو معتاد في القضايا الفنية مثل قانون الجامعات وقانون التعليم العالي، حول للجنة المختصة لم القانونية، فإذا رأيتم ان تنظر اللجنة المالية لم القانونية، ان كان هناك ملاحظات.

الدكتور عبد الله النور: هذه تقارير وما له اي شيء مالي صراحة، طبعاً هي اجرائية وملاحظات قانونية وما شابه، فالمحكمة اللجنة المالية ليست مختصة به.

سعادة رئيس المجلس: بمعالي وزير الاشغال.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: ليس القيد بيننا هو موضوع البحث في تقرير الديوان اما النظام الداخلي، اللجنة القانونية تقتصر مسؤوليتها على تدقيق جميع القوانين التي تعرض على المجلس والنظر في الاقتراحات القانونية المقدمة من اعضاء المجلس، فهي ليست نقطة بحث في موضوع ديوان المحاسبة، اما اللجنة المالية، ووظيفتها في مجال القوانين فقط تدقيق الموازنة العامة والقوانين المالية التي لها علاقة، بتزويد الواردات او النفقات، ولم يجر أي واحد من القوانين اُحيلت للجنة القانونية لتتعلق بالواردات او النفقات أو تنقيصها والنظر في الاقتراحات المختصة بالموازنة والشؤون المالية وتقرير ديوان المحاسبة يختص بتابعة الشؤون المالية وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: الاستاذ عبد السلام.

السيد عبد السلام فرحات: فقط ارد ان اقول واضافة الى ما قاله معالي وزير الاشغال، سبق أيضاً لهذا المجلس ان يحال لتقرير ديوان المحاسبة للجنة المالية، فلا يجوز التضارب في الاحالة الى لجنتين مختلفتين.

سعادة رئيس المجلس: السيد محمد ابو فارس.

السيد محمد ابو فارس: الحقيقة اننا قرأت واطلعت على التقرير وهو عبارة عن تسجيل لمخالفات ارتكبتها وزارات وبالتالي اجهزها وهذا بالحقيقة يأخذ صفة المتابعة القانونية، لكن يمكن ان يحال للجنة، لكنه بالحقيقة هو يخص أيضاً اللجنة القانونية لانه متابعات وملاحظات وتصويرات وما يتروك عليها من مسؤولية وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: شكراً، استاذ سليم.

السيد سليم الزعبي: شكراً سعادة الرئيس الحقيقة هو ليس للجنة المالية او للجنة القانونية، اللجنة القانونية تبحث في قوانين مشاريع القوانين والمالية ايضاً تبحث في قوانين ومشاريع قوانين، فلما اري انه للجنة الادارية، التي وظيفتها طبعاً اذا كان هناك احد مستغرباً لنقرأ المادة:

اللجنة المالية: ووظيفتها تدقيق الموازنة العامة. وهذا ليست موازنة عامة، والقوانين المالية، وهذا ليس قانون مالي، التي لها علاقة بالواردات او النفقات او تنقيصها، والنظر في الاقتراحات المختصة بالموازنة والشؤون المالية، اللجنة القانونية وظيفتها تدقيق مشاريع القوانين، وهذا ليس مشروع قانون التي تعرض على المجلس والنظر في الاقتراحات القانونية المقدمة من اعضاء المجلس، اللجنة الادارية ووظيفتها تدقيق الشكايات والبيانات الخاصة والعامة التي ترفع الى المجلس وبحيث انه مسألة بشأن اي امر له صلة بالادارة العامة، وهذا امر له صلة بالادارة العامة، لذلك يجب ان يحال للجنة الادارية وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: الاستاذ ليث.

السيد ليث الشهبيلات: سيدي الرئيس، جرى العرف ان يحال الى اللجنة المالية الان المداخلة التي تفصل بها الاخ الزميل سليم الزعبي لا شك انها تلبس هذا الموضوع، لان الامراداري، مع ان تقرير ديوان المحاسبة يستند الى مراقبة الادارة الاتفاق في الموازنة العامة، اي انه ملحق في الموازنة العامة ويقرر ويرسل لنا

تقريراً كيف تصرفات الحكومة بالموازنة العامة، هكذا بدأ ديوان المحاسبة عمله ثم طبعاً توسع ورأي المخالفات الاخرى امامكم اما اللجنة المالية كما جهرت الاعراف او الادارية لكي ترى المخالفات، ثانياً ارجو ان يعود الى المحاسبة الصحيحة التي كانت تتبع في المجالس السابقة قبل اكثر من خمسة عشرة سنة او عشرين سنة، من ان تقرير ديوان المحاسبة عند الانتهاء منه يناقش في هذا المجلس كمناقشة عامة، وليس نقاشاً من الكراسي، كل نائب يخرج كما يناقش الموازنة الى المنصة ويتكلم في ديوان المحاسبة، هذا ايضاً من الامور المعروضة على مجلسكم لانه بعيد رلع مستوى الممارسة الديمقراطية وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: شكراً وهذه الاسباب يحول الى اللجنة المالية، وسبب عرض هذا التقرير والتقارير السابقة الدكتور عبد الله

تفضل.

الدكتور عبد الله النور: ما تفضل به الزميل سليم شيء صحيح وهو واجب واصوب مما عرضته لنا بداية، للجنة الادارية هي المختصة لانها هذه مخالفات ادارية.

سعادة رئيس المجلس: الدكتور فوزي.

الدكتور فوزي الطعيمي: حسباً لهذا النقاش سيدي الرئيس، احببت ان اطلع على تقرير ديوان المحاسبة نفسه، اذ يقول في مقدمته، ان التقرير الذي بين ايديكم يشتمل على ملخص لجهود الديوان المكثفة الرصدية للحسابات والانشطة المالية الحكومية التي تمت خلال عام ١٩٨٩ وانه الذي يسطر في تقريره الارقام والحقائق، فإن رائدة ان يطبع الواقع المالي الحكومي على حقيقته امامكم بهدف تطهير

الإدارة المالية في المملكة الأردنية الهاشمية، فانا اقترح سيدي الرئيس ان يحال الى اللجنة المالية والادارية معاً وشكراً.

اصوات: تنفي.

سعادة رئيس المجلس: هناك تنبيه، من يوافق على إحالته للجنة المالية ثم الادارية، من يؤيد هذا الاقتراح؟

سقط الاقتراح، من يوافق على إحالته للجنة المالية فقط كما جرت العادة؟

السيد الامين العام : ٤٥

سعادة رئيس المجلس

: اذن يحال للجنة المالية، السيد الامين العام تفضل.

السيد الامين العام

٨ . قرارات اللجان المتعلقة بانتخاب رؤساء ومقرري اللجان:

١ . قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤ بشأن انتخاب:

١ . معالي الدكتور عبد الله النصور رئيساً للجنة.

٢ . سعادة الدكتور عبد الله العكايلة مقررراً للجنة.

قراء رقم (١)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤، وقررت انتخاب:

١ . معالي الدكتور عبد الله النصور / رئيساً لها

٢ . سعادة الدكتور عبد الله العكايلة / مقررراً لها امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
اللجنة المالية

سعادة رئيس المجلس: تفضل معالي الوزير.

معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية: شكراً سيدي الرئيس، ليس لي اعتراض على الأخوين الكريمين رئيس اللجنة ومقررها، انما تناقش من حيث المبدأ لقد اتفقنا في هذا المجلس الكريم على أن الوزراء النواب لهم الحق في الاشتراك باللجان، ولم توجه اليها الدعوة بتاتاً، أنا اظن في قانونية هذه اللجنة واجتماعها، ليس اعتراضاً على الرئيس أو المقرر انما اظن على قانونية اللجنة لأنها لم تدعونا رسمياً لهذا الاجتماع وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: نقطة نظام، الدكتور عوني البشير.

الدكتور عوني البشير: شكراً يا سيادة الرئيس، الدعوة وجهت من قبل الرئاسة الجليلية في الجلسة السابقة لانعقاد اللجان وليس هناك رئيس لأي لجنة فالدعوة كانت من داخل هذا المجلس لجميع الحاضرين وكلنا حضرنا ذلك اليوم عن طريق رئيس المجلس وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: شكراً، الدكتور عبد الله العكايلة.

الدكتور عبد الله العكايلة: شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة اعتراض سماحة الشيخ ليس في مكانه للسبب الذي ذكره السيد عوني البشير، فقد وجهت الدعوة من على منصة الرئاسة وكتب

بالصحف تبليغ عادة بحضور الاجتماعات بالبرقيات او بالهاتف من أمانة سر المجلس وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: السيد الامين العام، كيف تم التبليغ؟

السيد الامين العام: شكراً سيدي الرئيس، لقد تم التبليغ عن طريق الصحف وعن طريق الاذاعة والتلفزيون نظراً لضيق الوقت، بحيث كان الوقت مساءً وكانت هناك عطلة وكان مقترح اساساً في البرقيات التي ارسلت للسادة الاعضاء انه تم اجتماع اللجان جميعها في الساعة العاشرة. الا ان هناك اقتراح جاء الى الامانة العامة من رئاسة النواب انه من الافضل ان يكون اجتماع اللجان الدائمة الساعة العاشرة والعاشرة اجتماع للجان الفرعية على هذا الاساس ونظراً لضيق الوقت ولعدم تمكننا من ارسال البرقيات لانه من المستحيل ارسالها وابلاغها بنفس الليلة، فرأينا ان يكون الاتصال عن طريق الصحافة والاذاعة والتلفزيون وهكذا تم التبليغ سيدي الرئيس.

سعادة رئيس المجلس: تمت الدعوة من على هذه المنصة وكتب في مدخل المجلس وفي الاذاعة والصحف وتم تحديد الساعة العاشرة. معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية: لقد تم تأجيل الجلسة، وكان التأجيل غير معلن وغير مسبوق ولذلك نتج عن ذلك عدم حضور النواب الوزراء بنقلهم الى ما من نائب وزيراً حضر أي جلسة من جلسات اللجان.

الاعلان على اللوحة في مدخل مجلس الامه وقيل للجان الدائمة في الساعات التالية. واللجان المؤقتة في الساعات التالية ولم يوجه اي احد منا دعوة باعتبارنا جميعاً أعضاء وليس منا مقرر بعد فلم يوجه من اي من الزملاء في اللجنة المالية دعوة للزملاء جميعاً بل كانت دعوة الرئيس لهم وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: السيد وزير البلديات.

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة: شكراً سيدي الرئيس الحقيقة هو انه صحيح تم الاتفاق في الجلسة واعلنت من على منصة الرئاسة بان الاجتماع سيكون في الجلسة القادمة التي كانت انذاك الساعة الحادية عشرة، فحضرنا الى هذا المجلس وانا عضو في اللجنة القانونية، والتقيت بالاستاذ حسين مجلي بعد الساعة العاشرة والنصف وأبلغني ان اللجنة قد اجتمعت وايضاً بلغته بانني لم ادعى وعدد من الزملاء لم يدعى، وبلغته بانني احتج على ذلك لانني لن اتبلغ كعضو في اللجنة الى رئيس المجلس فعلاً ذهبت الى مكتب رئيس المجلس وسجلت هذا الاعتراض فأبلغني السيد رئيس المجلس بان الموعود قد تغير واطيح الساعة العاشرة ونحن لم نبلغ بهذا التغيير لذلك سيدي الرئيس مع احترامي الكامل، لا اعتراض على احد، رئيساً ومقررراً وليس لي اعتراض على انتخاب السيد رئيس اللجنة القانونية التي أنا افتخرف ان اكون عضواً بها، لكن الحقيقة تعديل الموعد لم يتبلغ اعضاء اللجنة به ولم نعتد على اسلوب التبليغ بالاذاعة او التلفزيون او

سعادة رئيس المجلس: الاستاذ مطير.
السيد مطير البستنجي: شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة لم يبلغ أي منا إلا من خلال الوسائل التي اشار اليها الامين، لا ببرقيات او هواتف انما من خلال الصحف والاذاعة والتلفزيون مساء وتم حضورنا وكان ذلك وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: شكراً. السيد سليم.

السيد سليم الزعبي: سيدي الرئيس النظام لم يحدد طريقه للتبليغ لذلك يمكن ان يكون التبليغ عن طريق التليفون ممكن ان يكون عن طريق الصحف او بالبرقية، لذلك هذه نقطة شكلية التي اثارها السادة النواب الوزراء وهي غير واردة، التبليغ جائز بكل طرق التبليغ، النقطة الثانية حقيقة، لا يوجد تعمد،

انا بالنسبة لي وكل اللجان نرحب بأن يشاركنا الاخوة الوزراء لانه فيه تعاون بيتنا، نرحب، لكن الحقيقة انا اسجل نقطة على السادة النواب الوزراء كثيراً ما تخلفوا عن حضور جلسات اللجان في الدورة الماضية، هذا حقيقي، هذه قضية يجب ان نذكرها عندما نتهم باننا قصدنا ان نغير هذا او ذاك، لا الحقيقة لم يقصد احد تغيب اي زميل، انا استهجن من النقاش الذي دار عن اشتراك الوزير، وانا اتفق ان يحضر الوزراء الاجتماعات لانه هذا يكون صلة الوصل بين الحكومة ومجلس النواب، فهذه قضية محدودة ولا داعي باعتقادي للجدل وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: الان نصوت على

قرار اللجنة، هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة المالية؟
الجميع: موافقون.
سعادة رئيس المجلس: السيد الامين العام اكمل.
السيد الامين العام:
ب. قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤، بشأن انتخاب:-

١. سعادة السيد حسين مجلي / رئيساً للجنة.
٢. سعادة الدكتور محمد أبو فارس / مقررًا للجنة

قرار رقم (١)
اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤، وقررت انتخاب كل من:-

١. سعادة السيد حسين مجلي / رئيساً للجنة.
٢. سعادة الدكتور محمد أبو فارس / مقررًا للجنة.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

سعادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة القانونية؟
الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:
ج. قرار اللجنة الادارية رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤، بشأن انتخاب:-
١. سعادة السيد جمال الخريشا / رئيساً للجنة.
٢. سعادة السيد داود قوجق / مقررًا للجنة.

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤، وقررت انتخاب:-

١. سعادة السيد جمال الخريشا / رئيساً للجنة.
٢. سعادة السيد داود قوجق / مقررًا للجنة.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

سعادة رئيس المجلس: معالي وزير الاشغال.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان:
سيدي انا لا أقول ان هناك تعمداً، ولا أتكلم كوزير انا نائب عضو في اللجنة القانونية، لم ادعى والنائب الذي يتحدث عن الاعراف في الدعوات ولم يجري العرف أن يدعى البرلمان في التلفزيون والاذاعة بتاتاً، الامانة يجب أن ترسل جدول الأعمال وفقاً للنظام الداخلي كي أعرف أني مدعو لهذا، وقبل أربع وعشرين ساعة يرسل جدول الأعمال، ولكن دعيت الدائمة العاشرة - اللجان المؤقتة بعد ذلك، والجلسة ليس لها رئيس، ويرأسها رئيس مجلس النواب، كيف تم

التساوي بين اللجان اجتمعت برئاسته وتم الانتخاب وشكراً سيدي الرئيس.

سعادة رئيس المجلس: الاستاذ عبد السلام.

السيد عبد السلام فرجحات: الحقيقة بالرجوع الى نص المادة (٢٨) من النظام الداخلي التي تقول:-

(...) وعلى كل لجنة ان تنتخب من اعضائها رئيساً ومقررًا وامام النص يوجد اجتهاد، حقيقة، ولذلك عرض هذا الموضوع على المجلس مخالف للنظام الداخلي الا اذا كان من قبيل الاطلاع فقط ولا يجوز للمجلس ان يصوت عليه في هذه الجلسة مطلقاً وليس موضوعاً قابلاً للنقاش في هذه الجلسة وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: معالي وزير الشؤون البرلمانية، الشيخ عبد الباقي تفضل.

معالي وزير الشؤون البرلمانية: بالواقع الاعتراض او الخلاف ليس على ان يعرض قرار اللجنة على المجلس ام لا، انما حسب ما اعلم هو الاعتراض على قانونية الاجتماع والانتخاب، لانه لا يجوز للجنة ان تجتمع وهناك من لم يبلغ او يدعى الى هذا الاجتماع، فإذا لم يبلغ كل الاعضاء ولو غاب عضو واحد فالاجتماع غير قانوني، اما اذا بلغوا وحضر الاكثية وتم التصاب فالاجتماع قانوني، هذا الخلاف ينصب هنا وليس على حق المجلس او عدم حقه.

هكذا من المأهول



السيد رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة؟
الجميع: موافقون.
السيد الامين العام:
د. قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤، بشأن انتخاب:
١. معالي السيد طاهر المصري / رئيساً للجنة.
٢. سعادة السيد عيسى مدانات / مقررًا للجنة.
قرار رقم (١) تاريخ:
اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤ وقررت انتخاب كل من:-

١. معالي السيد طاهر المصري / رئيساً للجنة.
٢. سعادة السيد عيسى مدانات / مقررًا للجنة.
الجميع: موافقون.
السيد الامين العام:
د. قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤، بشأن انتخاب:
١. معالي السيد طاهر المصري / رئيساً للجنة.
٢. سعادة السيد عيسى مدانات / مقررًا للجنة.
الجميع: موافقون.
السيد الامين العام:
د. قرار لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين رقم (١) تاريخ

١٩٩٠/١١/٢٤، بشأن انتخاب:-
١. سعادة السيد أحمد قطيش الأزايد / رئيساً للجنة.
٢. سعادة السيد سليم الزعبي / مقررًا للجنة.

قرار رقم (١)
اجتمعت لجنة الحريات وحقوق المواطنين لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤ وقررت انتخاب:-
١. سعادة السيد أحمد قطيش / رئيساً للجنة.
٢. سعادة السيد سليم الزعبي / مقررًا للجنة.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
لجنة الحريات
وحقوق المواطنين

سعادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة؟
الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:
د. قرار لجنة الشؤون الزراعية رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤، بشأن انتخاب:-
١. سعادة السيد سلطان ماجد العبدوان / رئيساً للجنة.
٢. سعادة السيد محمد الملاون / مقررًا للجنة.

قرار رقم (١)
اجتمعت لجنة الشؤون الزراعية لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤، وقررت انتخاب:
١. سعادة السيد سلطان ماجد العبدوان / رئيساً لها.
٢. سعادة السيد محمد الملاون / مقررًا لها.
امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
لجنة الشؤون الزراعية
سعادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة؟
الجميع: موافقون.
السيد الامين العام:

د. قرار اللجنة الصحية وسلامة البيئة رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤، بشأن انتخاب:-

١. سعادة الدكتور علي الجوامدة / رئيساً للجنة.
٢. سعادة الدكتور عوني البشير / مقررًا للجنة.

قرار رقم (١)
اجتمعت اللجنة الصحية وسلامة البيئة لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤، وقررت انتخاب:
١. سعادة الدكتور علي الجوامدة / رئيساً لها.

هكذا من أهل

٢ . سعادة الدكتور عوني البشير / مقررًا لها.

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي
اللجنة الصحية
وسلامة البيئة

سعادة رئيس المجلس: هل يوافق
المجلس الكريم على قرار اللجنة.

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

ر . قرار لجنة التربية والتعليم رقم (١) تاريخ
١٩٩٠/١١/٢٤، بشأن انتخاب:-

١ . معالي السيد ذوقان الهنداوي / رئيساً
للجنة.

٢ . سعادة السيد ابراهيم خريسات / مقررًا
للجنة.

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة التربية والتعليم لمجلس
النواب بنصائها القانوني بتاريخ
١٩٩٠/١١/٢٤ وقررت انتخاب:-

١ . معالي السيد ذوقان الهنداوي / رئيساً
للجنة.

٢ . سعادة السيد ابراهيم الخريسات / مقررًا
للجنة.

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي
لجنة التربية والتعليم

سعادة رئيس المجلس: هل يوافق
المجلس الكريم على قرار اللجنة؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

ح - قرار لجنة فلسطين والأراضي العربية
المحتلة رقم (١) تاريخ
١٩٩٠/١١/٢٤، بشأن انتخاب:-

١ - سعادة السيد عبد العزيز جبر / رئيساً
للجنة.

٢ . سعادة السيد منصور مراد / مقررًا للجنة.

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة فلسطين والأراضي
العربية المحتلة لمجلس النواب بنصائها القانوني
بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤، وقررت انتخاب كل
من:-

١ - سعادة السيد عبد العزيز جبر / رئيساً
للجنة.

٢ - سعادة السيد منصور مراد / مقررًا للجنة.

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي
لجنة فلسطين والأراضي
العربية المحتلة

سعادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على قرار اللجنة؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

ط - قرار لجنة الريف والبادية رقم (١) تاريخ
١٩٩٠/١١/٢٤، بشأن انتخاب:-

١ . سعادة السيد نايف الحديد / رئيساً للجنة.

٢ . سعادة السيد سعد هائل السرور / مقررًا
للجنة.

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الريف والبادية لمجلس
النواب بنصائها القانوني بتاريخ
١٩٩٠/١١/٢٤، وقررت انتخاب:-

١ . سعادة السيد نايف الحديد / رئيساً لها.
٢ . سعادة السيد سعد هائل السرور / مقررًا
لها.

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي
لجنة الريف والبادية

سعادة رئيس المجلس: هل يوافق
المجلس الكريم على قرار اللجنة؟

الجميع: موافقون.

سعادة رئيس المجلس: سوف تبلغ
اللجان رسمياً وهناك مقترح لتفصيل دور
اللجان ومواعيد الاجتماعات، اذا تم الموافقة
على هذه الاقتراحات، ان يكون هناك اجتماعان
للمجلس، ولما كانت اجتماعات الحكومة يومي

السبت والثلاثاء، فقد اخترنا الاحد والاربعاء
لاجتماعات المجلس، الاحد الساعة العاشرة
صباحاً والاربعاء الساعة الخامسة مساءً، وهناك

مقترح أيضاً ان تكون اجتماعات اللجان
الدائمة صباح الاربعاء، ثم يضاف له اجتماع
اخر حسب رأي اللجنة واللجان المؤقتة يوم
الاثنين بطوله، وتبقى أيام السبت والثلاثاء

للإجتماعات الأخرى التي تنظمها كل لجنة
لتنظم بها حسب ما تراه لاجتماع ثاني لكل لجنة

اسبوعياً، وسوف يطلب من كل لجنة وضع خطة
وحسب جدول زمني محدد توضح به مهام كل

لجنة أو الموضوعات المدرجة على جدول اعمال
كل لجنة للدورة بكاملها وتقدر بحوالي

(٣٢) اجتماع ونحسب حسابنا على أساس
(٣٠) اجتماع لكل لجنة، بمعدل اجتماعين في

الاسبوع، واذا تم اقرار هذه الخطط حسب
الجدول الزمني والأولويات المتفق عليها من كل

لجنة فسيكون هناك حقيقة متابعة وسيكون هناك
حساب للإنجاز ويكون هناك قاعدة فنية علمية

لمعرفة ما تم انجازه، سيتم توجيه كتب بهذه
الموضوعات الى اللجان مع اعلانها بالتشكيل

وانتخاب الرئيس والمقرر لكل لجنة، الاستاذ
الدكتور محمد أبوفارس تفضل.

الدكتور محمد أبوفارس: الحقيقة هو ان
يكون هناك اجتماع للجان الدائمة في موعد

اجتماع المجلس، هذا يتنازع امران، الامر
الاول الاخران الذين يقيمون خارج عمان

يودون هذا، والامر الثاني هو ان اللجنة ترفع
لأنها على سبيل المثال اللجنة القانونية عندما

تجتمع الاجتماع الطويل لا يبقى قدرة على
التفكير والإنتاج بعد هذا، مناقشة قوانين ومواد

علمية دقيقة ثم تأتي هنا، اما ان ننام وهكذا،
ولذلك أنا لا أرى اذا اردنا ان نجود العمل وان

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الرئيس، حضرات النواب،

وسط تسارع الاحداث المتعلقة بازمة الخليج وقيام امريكا ببناء تحالف دولي بمشاركة عربية على الصعيدين العسكري والسياسي - الدبلوماسي لمحاربة العراق ازدادت التهديدات الامبريالية من اجل الضغط على مجلس الامن يوم غد الخميس لاستصدار قرار الحرب الذي يفوض امريكا ويعطيها شرعية مزيفة لمهاجمة العراق والقضاء على منجزات شعبه المناضل.

كلنا نعلم ان العدوان الامريكي على العراق يتخذ من ازمة الكويت ذريعة لتنفيذ اغراضه العدوانية، والمتثلة اساسا في سحق الانجازات التكنولوجية التي حققها علماء العراق العرب في مختلف الميادين، والتي تبقى عليها جماهيرنا العربية امالها في التصدي لاسرائيل.

حضرات النواب: نوايا امريكا واضحة للعيان الان، فهي تسير بالمنطقة الى مرحلة الانفجار العسكري الذي سيطل حتما كافة دول المنطقة، وقد ساعدها في المضي في هذا الطريق الخطير العديد من الدول «الكبرى والصغرى» التي تعرضت بدورها لابشع صور الابتزاز والضغط والارهاب والترغيب والرشوة من قبل الامريكان. واستغلت امريكا الظروف الصعبة التي تمر بها هذه الدول وانتزعت منها موافقة صريحة على شن الحرب ضد العراق بعد انتهاء مهلة الانذار في شهر يناير ١٩٩١، والواقع ان اختيار شهر يناير بالذات لا يعني ان امريكا تعطى العراق مهلة للتفكير كما تدعي، وانما

تكمّن حقيقة نواياها في اعتراف قادتها السياسيين بان الجيش الامريكي سيكمل كافة استعداداته العسكرية للحرب في موعده اقصاه ١٥/يناير/١٩٩١، عندها سيعطي الرئيس جورج بوش لجنوده وحلفائه امرا ببدء الهجوم على العراق.

اننا وسط هذه الحملة الامبريالية الامريكية الجديدة لا نستطيع ان نقف مكتفي الالبيدي، وعلينا ان نواصل تحركنا في كل اتجاه وموقع، وبهذه المناسبة فاني اقترح على مجلسكم الموقر:-

١ - مناقشة حكومات الدول الممثلة في مجلس الامن ان تتحمل مسؤولياتها التاريخية فلا تسمح بارتكاب جرائم نازية جديدة ضد الامة العربية، ولا بد ان تؤكد لهذه الحكومات ضرورة اعطاء فرص الحل العربي الوقت الكافي، وهي فرص كفيفة بتحقيق السلام والامن في المنطقة.

٢ - ارسال برقية عاجلة الى رئيس مجلس الامن نشاشده فيها ان يتم ربط ازمة الخليج بقضية فلسطين لان قضايا العدل والسلام لا تتجزأ.

٣ - اصدار بيان باسم مجلس النواب الاردني ضد قرار الحرب الامريكي مع الاعلان عن مساندتنا للشعب العراقي الشقيق في تصديه لهذا العدوان البشع.

٤ - اقترح ان تبادر الحكومة الاردنية بطلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن لبحث تهديدات شاميز بشن الحرب وتصريحاته بانه عازم على ضم الضفة الغربية وقطاع

غزة الى الكيان الاسرائيلي لتصبح اسرائيل الكبرى من النهر الى البحر.

ان خطورة الوضع لا تحتل السكوت وعلينا التصدي للعدو الامبريالي الغازي بعزم وتصميم لدحره، فنحن نملك اسلحة الايمان بالله وقدرته على الطغاة والبعثة المعتدين، كما نملك الايمان بعدالة قضيتنا التي نفتديها بكل ما نملك، وكل مانحتاجه الان هو ان ترتفع جميعا الى مستوى التحديات ونقاوم...

سعادة رئيس المجلس: الاستاذ مطير البستجي.

السيد مطير البستجي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة كنت اود ان اتحدث حول نقطتين، الاولى تحدث عنها زميلي الاستاذ سمير نوار ولا مجال للتكرار اما النقطة الثانية فهي غلية هنا:

ان بعض الاسئلة والاستجابات التي طرح على الزملاء الوزراء يمكن ان يقوم بها الزميل مباشرة الى الوزير المختص في مكتبه ان اتسع باجابته فيه ونعمت والا فله الحق ان يطرحه هنا وان توفر وقت المجلس للقوانين والتشريع والامور الهامة الاخرى

سعادة رئيس المجلس: الاستاذ عبدالحفيظ علاوي

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكرا سيدي الرئيس اولا اذكر الاخوان مع احترامي لكل كلمة قبلت من جميع الزملاء وكل فكرة طرحت ان الشعب ينتظر منا مناقشة سياسات عامة، ولزجرو ان يتحمل الاخوة، اما قصة القرية الفلانية غير منظمة، يا اخواننا لا اعتقد ان هذه

مهمة مجلس النواب، يعني الشعب يريد سياسات عامة، يريد قضايا كبيرة، اما طريق، انا لا اعرف، يمكن ان اكون غلطان، يا اخوانا الشعب يريد رسم سياسات عامة وليس قضية... الرجاء انه هذا... لا تضيعوا وقت الشعب بهذا... هذه هي الملاحظة الاولى، الرجاء ان تصوت على هذه القضية، انا اقترح ان لا يطرح موضوع يمكن مناقشته مع المسؤول مباشرة في القضايا الخاصة الفردية وانما سياسات عامة لكل البلد، اما اذا فشل الاخ كما قال الاخ مطير وارجو ان لاتعاد ان كان ما ا قوله منطقيا ومناسبا والا فنحن نضيع وقت. النقطة الثانية ملاحظة لمعالي وزير الاعلام، اضم صوتي الى صوت الصحفي الكريم احمد شاكور حول موضوع مسلسلات الاطفال والكرتون وخاصة ما نشر في صحيفة الدستور حول تعليم، الذي يقدم البرنامج لطريقة (Girl friend, Boyfriend) الامريكية لتعليم اطفالنا، هذه حقيقة وليست غلطة ولا سقطة ولكنها خطيئة وأنا سأسلم معالي وزير الاعلام رأيي هذا مكتوبا وارجو ان يحاسب المسؤول عن ذلك وأن نتجاوز سياسة اسمع واهرس والتطمين وخاصة في هذه القضية التربوية، مع احترامي لمعالي الوزير واستجابته، أخيراً:

إن تسارع الأحداث وشراء المواقف بالدولار وتمسك الامة بمواقفها الاصلية وتضحيات اهل الانتفاضة اليومية، ووحدة الموقف الشعبي العربي الاسلامي بالاضافة الى بعض المواقف الرسمية المستمدة من نبض الامة وتضحيات شعب الكنانة ومدينة الزقازيق

والمقاومة الوطنية الاسلامية في لبنان، والغضب الشعبي لدى الشارع العربي الاسلامي كل ذلك يستلزم منا ما يلي:

اولاً: استنكار قيادة امريكا للعالم المشتري بالدولار لتركيب الامة وتدمير ارضها واقتصادها وشعبها ومقدساتها. وخاصة عرب امريكا، كيف يستعدون على قتل اخوانهم وابنائهم؟ كيف يدفعون الدولارات ليشترروا فيها مواقف لقتل اخوانهم، لا بد من بيان خطورة ذلك بكل الوسائل.

ثانياً: اكرر ماقلته سابقاً في رسالة الى الدول الرافضة للوجود والحل الاجنبي من ضرورة المشاركة الفعلية في القتال ضد القوات النازية لتعلم القوى متعددة الجنسيات بقيادة امريكا ان العراق ليس وحده وان الانتفاضة ليست وحدها، فلا بد من ان يختلط الدم والسلاح والمصير عملياً.

ثالثاً: تحية اجلال واكبار لايمن وفدوى وكل المجاهدين الذين لم يطبقوا وجود اليهود على ارض العرب والمسلمين، تحية لابطال الدين يثارون لشهداء فلسطين والاقصى، ولا بد ان نكون جميعاً فدوى وايمن وسليمان خاطر وغيرهم من ذوي الشهامة الذين لا يقبلون ان يجرسوا قتلة اخوانهم في فلسطين ومغتصبي ارضهم ومقدساتهم.

رابعاً: ادعو المجلس الكريم الى وضع خطة بالتعاون مع الحكومة ومنظمة التحرير الفلسطينية وكل القوى المجاهدة لمقاومة سيل الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي واثيوبيا واوروبا.

سعادة رئيس المجلس: الشيخ فيصل بن جازي.

الشيخ فيصل بن جازي: سعادة الرئيس، حضرات الزملاء، لقد اعتدى بعض المواطنين على الاراضي الشرقية التي كنا نطالب

ان تبقى مراعي لعشائر المنطقة كافة، أرجو من دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الزراعة منع المعتدين علينا لتبقى للجميع مراعي لحياء الثروة الحيوانية لأنها خصبة وأرجو عدم الاعتداء عليها وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: السيد نواف الخوالدة.

السيد نواف الخوالدة: شكراً سعادة الرئيس، في ظل هذه الظروف الاقتصادية القائمة فرجىء المواطنين من أصحاب السيارات البكب دبل كبينة بارتفاع رسوم الترخيص أكثر من ثلاثة اضعاف عن السنوات السابقة حيث أن اصحاب هذه السيارات من ذوي الدخل المحدود والذين يعتمدون في معيشتهم غالباً على الزراعة وتستخدم هذه السيارات لأغراضهم الزراعية مما أثقل كاهلهم في ظل ارتفاع الاسعار وهي مصدر من مصادر

دخلهم، فلماذا ترتفع رسوم هذه السيارات علماً بأن هناك من السيارات الموديلات الحديثة والزائدة عن الحاجات الضرورية وتدفع رسوم أقل من هذه الفئة، فإنني أطلب من الحكومة إعادة النظر في هذا الموضوع وانصاف هذه الفئة من المجتمع، واتخاذ القرار اللازم في ذلك وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: الدكتور احمد الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي: بسم الله الرحمن الرحيم،

١ - اذكر الحكومة بما التزمت به عند نيل الثقة من ضرورة وضع قانون من اين لك هذا؟ وقانون الجريمة الاقتصادية وهما يشكلان الأولوية الملحة ولم يوضعاً حتى الآن.

٢ - أذكرها أيضاً بالذين أنها خدمة العلم ولم يعادوا الى وظائفهم بعد مع ان المادة ٢٦ تنص على اعادتهم خلال مدة أقصاها ١٥ يوماً.

٣ - أذكرها أيضاً بالمفصولين لأسباب سياسية وقد التزمت باعادتهم ولم يعد منهم حتى الآن أكثر من ٢٥ %.

٤ - وأذكرها برسوم الترخيص لسيارات البكب أب والنقل المشترك حيث ارتفعت الرسوم ضعفاً أو أضعافاً كثيرة، كان يدفع ٤٥ دينار وأصبح يدفع ٥٣٨ ديناراً وبعضهم ٢٣٨ دينار وأطالب باعادة النظر في هذه الرسوم.

سعادة رئيس المجلس: السيد منصور مراد.

السيد منصور مراد: الاخوة النواب المحترمين... هناك قضية اجتماعية انسانية كبيرة وهي قضية الشباب العائدين من الكويت والذين خسروا أعمالهم رغم أنهم ما زالوا مستعدين لتقديم أرواحهم رخيصة حتى يتنصر العراق وتنصر فلسطين والامة العربية.

انهم اليوم في الأردن يحاولون مجدداً أن يجدوا عملاً يستطيعوا من خلاله العيش وعائلاتهم وأطفالهم حيث يواجهون الصد والرفض بسبب كونهم لم يخدموا في الجندية. وفوق هذا أيضاً ممنوعون من السفر والعودة إلى أعمالهم في الكويت.

أعتقد بأن خدمة الوطن يمكن أن يؤديها المواطن من أي موقع هو فيه ولذلك ولكل هذه الظروف القاسية ولأن هؤلاء الشباب لا يستطيعون دفع البذل بعد الذي حدث فإنني أطلب من الحكومة الرشيدة معاملتهم معاملة استثنائية خاصة بسبب الظروف الاستثنائية الخاصة المعروفة للجميع وشكراً.

سيادة الرئيس، الزملاء النواب... فيه قضية هامة تكلم فيها الاخوة النواب في الجلسة السابقة لكن يبدو بأن السفير الأمريكي ما زال حراً يتحرك كما يشاء في كافة مناطق المملكة برغم عداة دولته للأردن وللعرب.

حيث قام قبل عدة أيام بالذهاب الى إربد شمال الأردن وزار دار البلدية وتناول الغذاء عند بعض الشخصيات الأردنية واعتقد بأنه زار

الحمة وهي منطقة حدودية لبلدنا ودار الحوار الذي فرضه حول جبهة الائتلاف الوندوي النيابي وحول ما هو موقف الأردن وشعب الأردن فيما لو اندلعت الحرب مع العراق. ولذلك اطلب من الحكومة العمل على طرد السفير الأمريكي من بلدنا لنشاطه التجسسي، وشكراً.

سعادة رئيس المجلس : شكراً، السيد محمود هويمل.

السيد محمود هويمل : بسم الله الرحمن الرحيم، إن المزارعين في هذه الايام يمرون بمشكلة كبيرة جداً نظراً للظروف الصعبة السائدة حالياً حيث ان المزارعين يعانون من الأمراض التي أصابت مزرعتهم سواء أكان في البنية أو في الثمر وقد تصل درجة الإصابة إلى ٧٠٪ وفي بعض المناطق تصل إلى ١٠٠٪ وخاصة في الغور الجنوبي، هذا بالإضافة إلى رداءة الاسعار مما رتب عبثاً كبيراً على هذا القطاع. حيث أنه من إطلاعي أن كثيراً من المزارعين لا يستطيعون شراء المواد الأساسية لعائلاتهم لذا فإنني اقترح الآتي:

أولاً: تشكيل لجنة من وزارة الزراعة لدراسة أسباب الأمراض لتقوم بدورها الوقائي والإرشادي في العام القادم وأن لا تترك الأمور لاجتهادات المزارعين.

ثانياً: دعم موازنة وزارة الزراعة لتقوم بالمهمة الموكولة لها.

ثالثاً: شطب الفوائد المترتبة على المزارعين لهذا العام.

رابعاً: توسيع عمل صندوق المعونة الوطنية، وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: الاستاذ سليم الزعبي
السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس، سبقي زملائي الى ما اردت ان احدث - لكنني اكفي بالثنية على اقتراح الاخ منصور بضرورة طرد السفير الامريكي من الاردن وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: الاستاذ جمال الخريشا

السيد جمال الخريشا: سيدي الرئيس - طلبت الحديث رداً على الاخ الكفراوي بخصوص لجنة الامن والقوات المسلحة التي سبق وان شكلت في هذا المجلس وصوت المجلس على الغائها وصرف النظر عنها غائياً ولا اعرف لماذا يتكرر البحث في هذا الموضوع الذي انهاء المجلس بقرار او بتصويت باغلبية (٥٤) صوت. هذه النقطة الاولى، النقطة الثانية اتفق على معالي وزير الداخلية وحسب الوعد السابق من قبله بخصوص انشاء او ايجاد او ترفيع قضية الموقر والجيزة الى الوية مع تحفظاته الحقيقية على هذا الموضوع لاسباب مالية فقط، واود ان اذكر ان الموضوع ليس وجاهة في هذا الموضوع، لكن الغاية من هذا الموضوع، حتى انه ترفيع القضية الى الوية حتى تتبع لها مديريات او مكاتب لتستطيع ان تجند هذه المنطقة الكبيرة الواسعة والتي زارها معظم اخواني وزملائي اصحاب المعالي الوزراء ووقفوا على حقيقة هذه الامور

وشاهدوا بانفسهم طبيعة المنطقة، وهل يعقل انه مدير الصحة الذي يبعد عنا (١٥٠) متر من هذا المكان مع احترامي الى اخي وزير الصحة وجهده المشكور والملموس لكن هل يستطيع مدير الصحة الذي يبعد عنا (١٥٠) متر ان يسيطر على العاصمة وضواحي العاصمة وعلى منطقة بادية النصر التي تمتد الى الجنوب حوالي (١٠٠) كيلو للشرق (١٥٠) كيلوم مع انني المس كل الجهد من هذه الوزارة موجود وهذا ينطبق ايضا على مديرية التربة التي على الدوار الثالث، هل تستطيع ان تعامل وتتعامل مع قضايا منطقة بدو الوسط الممتدة من القطرانة حتى شرقي الزرقاء، وهذا ايضا ينطبق على معالي وزير الاشغال مع انني لا انكر جهود هذه الوزارات ولا هذه المديرية حقيقة، موجودة لكن المستوى الذي انا اطمح له واطمح فيه لمواطني في هذه المنطقة الواسعة لا يزال فيه هنالك بعض الخلل وعدم تمكن هذه المديرية من حيث المساحة والمسؤولية الكبيرة عليها، فاقتراحي جاء بترفيف القضية الى الوية ليكون بدلا من المديرية مكاتب في هذه الالية لتستطيع الاشراف على هذه المنطقة الواسعة والتي كلنا يعرف مساحتها واتساعها وشكراً.

ان هذا النشاط الذي تقوم به السفارة الاميركية في عمان، يعتبر عديداً مباشراً لسيادتنا الوطنية وتدخل صارتا في شؤوننا الداخلية. انني ارجو ان تبين لنا الحكومة اجراءاتها في هذا الشأن، وان تبين دورها في الحفاظ على سيادتنا على ارضنا. وما هي الخطوات التي تم اتخاذها بهذا الخصوص، سيما وان هناك استياء شعبياً واسعاً بسبب التدخلات الاميركية.

واود بعد هذا ان اسأل الحكومة عن اجراءاتها في منع السلطات البريطانية من التضييق على المسافرين الاردنيين المغادرين لمطار هيثرو. خاصة وان التضييق الذي يحدث هناك لا تقوم بالتعامل به بالمثل في مطار عمان وسائر حدودنا.

وختاماً فاني على اقتراح الزميل منصور مراد بضرورة طرد السفير الاميركي من عمان

سعادة رئيس المجلس: شكراً، تفضل دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء: شكراً سيادة الرئيس، في الواقع اريد ان اوضح لـ اخواني النواب الكرام ثانية ما اوضحه معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية في جلسة سابقة، حول تواجد موظفين دبلوماسيين في منطقة الرويشد،

سعادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ فخري قعوار
السيد فخري قعوار: ما يزال دبلوماسيو السفارة الاميركية في عمان يقومون باعمال خارجة عن الاصول المعروفة وما زالوا يتدخلون بشؤوننا الداخلية، فيرابطون في منطقة الاجفور وعلى الطريق المؤدية الى الحدود مع العراق، على